مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 18

أكتوبر - ديسمبر 2025م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	دلالة النعت على التوكيد في القرآن الكريم، مواضعها وآثارها دراسة نحوية دلالية **د. عمر بن عواد الحربي**	٩
٢)	جموع القلة الخارجة عن القياس في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي –جمعًا ودراسة **د. محمد بن جزاء بن زقحان الرويس العتيبي**	٥٩
٣)	التنبيهات الصرفية الخلافية في كتاب الشرح الكبير لبَحْرَق الحضرمي –جمعًا ودراسةً **د. نوها جاد المولى علي جاد المولى**	١٣٥
٤)	تعليلات الفراء الصوتيَّة في كتابه كتاب لغات القرآن **د. سلوى راجح محمد العبدلي الشريف**	١٩٩
٥)	أثر المحظورِ اللّغويّ في توليد الألفاظ دراسة دلاليّة تداوليّة **وفاء بنت لافي بن مقبل الرّشيديّ**	٢٤١

م	البحث	الصفحة
٦)	قراءة في مشاريع تجديد الدرس البلاغي في المملكة العربية السعودية مشروع بلاغة النص العلمي عند عبد الله بانقيب أنموذجا **د. غادة محمد ذاكر الزبيدي**	٢٨٥
٧)	بلاغَةُ النَّظْمِ فِي تَرَاكيبِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَنْفيَّةِ فِي المُعَلَّقاتِ السَّبْعِ دراسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ **د. عواد بن ملفي بن زايد الشمري**	٣٢٣
٨)	القيم الحجاجية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي دراسة تطبيقية في باب العلم **د. أمينة بنت سعود بن خيشان القرشي**	٣٧٣
٩)	الإشاريَّات التداوليَّة في مرويَّات أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها بدء الوحي ومبشِّرات النبوَّة (أنموذجًا) **د. فوزيَّة بنت سعد القرني**	٤٢٣
١٠)	تأثير إستراتيجية خريطة الكلمة في تنمية المفردات اللغوية لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى **د. وائل مطر حسن الحربي**	٤٧١

جموع القلة الخارجة عن القياس في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ)

(جمعًا ودراسة)

Non-Analogical Paucal Plurals in Abū Ḥayyān al-Andalusī's al-Baḥr al-Muḥīṭ (d. 745 AH)

A Collection and Analytical Study

د. محمد بن جزاء بن زقحان الرويس العتيبي

أستاذ النحو واللغة المشارك، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، الدوادمي، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: Mohammad_Jiza@su.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
26/08/2025		20/10/2025

نشر البحث
A Research Publication

جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ = December 2025

DOI:10.36046/2356-000-018-002

ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة جموع القلّة الخارجة عن القياس في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وهو موضوع نحويّ وصرفيّ دقيق يجمع بين النظرية اللغوية والتحليل التطبيقي في نصوص العربية التراثية.

وتهدف إلى جمع هذه الجموع وتحليلها تحليلاً مقارنًا، من خلال مراجعة أحكام أبي حيّان النحوية في ضوء آراء غيره من النحاة، وبيان مدى موافقة هذه الصيغ للقياس الصرفي أو خروجها عنه. وقد سارت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

تتألف الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول تمثّل الأبنية القياسية لجموع القلّة. وأظهرت النتائج أنّ أبا حيّان اتّسم بدقّة النظر ومنهجيته الصارمة، متّبعًا نهج المتقدّمين في رفض القياس على الشاذّ ولو شاع استعماله. ومع ذلك، فإنّ كثيرًا من الجموع التي عدّها خارجة عن القياس تُعَدّ عند جمهور النحاة مسموعة أو مقيسة عليها، وهو ما يعكس تنوّع المذاهب النحوية في تحديد مفهوم الشذوذ. كما بيّنت الدراسة أنّ عددًا محدودًا فقط من هذه الجموع يَصْدُق عليه وصف الشذوذ فعلًا، لمخالفته القياس وندرته في الاستعمال.

وتخلص الدراسة إلى الدعوة إلى إعادة النظر في الأحكام الصرفية القديمة في ضوء الشواهد اللغوية الموثوقة، وتوسيع البحث في الظواهر الصرفية الخارجة عن القياس في الاستعمالين القرآني والشعري، بما يُبرز مرونة اللغة العربية وغناها التعبيري.

الكلمات المفتاحية: جموع القلّة الخارجة عن القياس، الشذوذ الصرفي، القياس الصرفي، أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط.

Abstract

This study focuses on non-analogical paucal plurals in Abū Ḥayyān al-Andalusī's al-Baḥr al-Muḥīṭ (d. 745 AH), it is a precise syntactic and morphological topic that integrates linguistic theory with applied analysis in classical Arabic texts. The research aims to collect and analyze these plurals comparatively, by reviewing Abū Ḥayyān's grammatical rulings in light of other grammarians' views and determining the extent to which these forms conform to or deviate from morphological analogy. The study follows a descriptive, analytical, and comparative methodology.

It consists of an introduction, a preface, and four chapters corresponding to the analogical paucal patterns. The findings revealed that Abū Ḥayyān was characterized by precision of insight and strict methodology, following the approach of early grammarians and rejecting analogy based on irregular forms even when widely used. However, many plurals he considered non-analogical are viewed by the majority of grammarians as attested or analogically acceptable, reflecting the diversity of grammatical schools in defining "irregularity." The study further shows that only a small number of these plurals genuinely merit this description because of their morphological deviation and rarity in usage.

The research concludes by recommending a re-evaluation of classical morphological rulings in light of verified linguistic evidence and an expanded investigation of morphological irregularities in Qurʾānic and poetic contexts to highlight the flexibility and expressive richness of Arabic.

Keywords: Non-Analogical Paucal Plurals; Morphological Irregularity; Morphological Analogy; Abū Ḥayyān al-Andalusī; al-Baḥr al-Muḥīṭ.

مقدمة

يُعَدُّ جمع التكسير من أبرز الظواهر الصرفية في اللغة العربية؛ لما يتسم به من تنوع في الأبنية واختلاف في الدلالة والاستعمال، وقد أفرد له النحويون واللغويون مساحة واسعة في مؤلفاتهم؛ نظرًا لما يحمله من شواهد غنية على مرونة العربية وعمقها. ومن بين أبنية جمع التكسير، تبرز جموع القلة بوصفها أحد الأنماط الصرفية المحددة التي تدل على العدد القليل، وقد وضع لها النحاة أوزانًا مضبوطة، لا يتجاوزها القياس إِلَّا نادرًا.

غير أَنَّ التطبيق العملي لهذه القواعد في النصوص التراثية، لا سيما في التفاسير القرآنية، يُظهر وجود جموع خرجت عن هذه القواعد، ووصفت بالشذوذ. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تتناول جموع القلة الشاذة في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وهو من أبرز التفاسير التي تُعنى بالتحليل اللغوي والنحوي إلى جانب التفسير المعنوي.

ومن الظواهر اللافتة في تفسير البحر المحيط شيوع مصطلح الشاذ، وكثرة الإشارة إلى الأبنية الشاذة، بما في ذلك جموع القلة؛ لذلك كانت هذه الدراسة التي تهدف إلى جمع هذه الجموع، وتحليلها، والوقوف على منهج أبي حيان في الحكم عليها، وبيان مدى اتفاقه أو اختلافه مع أئمة النحو، مع دراسة هذه الجموع في ضوء القواعد الصرفية والاستعمالات اللغوية الواردة في القرآن الكريم والشعر العربي.

وتسعى هذه الدراسة إلى تناول إحدى القضايا الدقيقة في علم الصرف، وتوسيع دائرة الاهتمام بظاهرة الشذوذ والخروج عن القياس الصرفي في المدونات التفسيرية، ومدى ارتباطها بالواقع اللغوي العربي وتنوع استعمالاته.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع لاعتبارات عدة علمية ومنهجية، من أبرزها:

١- أهمية تفسير البحر المحيط بوصفه مرجعًا رئيسًّا في الدراسات اللغوية والنحوية.

٢- ندرة الدراسات التي تتناول جموع القلة الخارجة عن القياس؛ وهو ما يشير إلى حاجة ماسة لدراسة عميقة ومركزة لهذه الظاهرة.

٣- الحاجة إلى دراسة الظواهر النحوية الشاذة في ضوء الاستعمال، خصوصًا في النصوص الشرعية.

٤- رغبة الباحث في المساهمة بمعالجة قضية نحوية دقيقة تُظهر عمق التركيب العربي، وتبرز صلة النحو بالتفسير.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في غياب دراسة متخصصة تجمع جموع القلة الشاذة التي وردت في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مع تحليلها وفق القواعد الصرفية، وبيان مدى مطابقتها للقياس أو خروجها عنه. كما تتمثل المشكلة في التباين الملحوظ بين الأحكام النحوية النظرية، وبين الشواهد القرآنية واللغوية التي تشهد لبعض هذه الجموع؛ وهو ما يستدعي إعادة قراءة هذه الظواهر في ضوء المنهج المقارن بين التنظير والتطبيق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- تحليل مفهوم جموع القلة الشاذة في تفسير البحر المحيط.

٢- استقصاء جموع القلة التي وردت في البحر المحيط وحُكم عليها بالشذوذ ومخالفة القياس، وتقديم رؤية شاملة حول كيفية تعامل أبي حيان الأندلسي مع هذه الجموع.

٣- تحليل هذه الجموع من حيث البنية الصرفية ومدى موافقتها للقياس.

٤- مقارنة رأي أبي حيان بآراء نحويين آخرين وتوجيهاتهم في جموع القلة الخارجة عن القياس.

٥- بيان أثر استعمال هذه الجموع في اللغة العربية القديمة، خصوصًا في النصوص القرآنية، وسعة العربية وثرائها المعرفي.

٦- معرفة المعيار الذي اعتمده أبو حيان في الحكم بمخالفة هذه الجموع للقياس.

الدراسات السابقة:

لم أقف -فيما اطلعت عليه- على دراسة علمية تناولت جموع القلة التي خرجت عن القياس في تفسير البحر المحيط لأبي حيان، غير أَنَّ الساحة العلمية لا تخلو من دراسات تناولت ظاهرة الشذوذ في جموع التكسير بشكل عام، أو في مصادر محددة، ومن تلك الدراسات ما يلي:

١- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، للدكتور عباس حسين الرفايعة، نشرته: دار جرير للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

تضمنت هذه الدراسة مبحثًا لجموع التكسير الشاذة، وتناول الباحث تحت هذا المبحث نماذج من جموع القلة الشاذة، وأتبعها بنماذج أخرى لجموع الكثرة الشاذة، وأكثر أمثلته من كتاب تاج العروس للزبيدي. والدراسة عامة في الصرف العربي، ولم يكن كتاب تفسير البحر المحيط ضمن مصادره التي استقى منها أمثلته.

٢- شواذ جموع التكسير، للباحثة: آمال جلال عبد الرحمن حسين، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع١٤٦، ج٧، ديسمبر، ٢٠١١م.

تكونت هذه الدراسة من تمهيد وفصلين، تناولت في الفصل الأول منها: شواذ جموع القلة، وتحته ثلاثة مباحث هي: شواذ ما جمع على أَفْعُل، وشواذ ما جمع على أفعال، وشواذ ما جمع على أفْعِلة. ولم تتطرق الدراسة لشواذ ما جمع على فِعْلَةٍ،

واحتجت الباحثة لذلك بأَنَّ فِعْلَةَ عند جمهور العلماء مقصور على السماع، بخلاف الثلاثة الأوزان الأخرى فَإِنَّها مطردة، وإذا جُمع عليها ما يخالف القاعدة حُكِم عليها بالشذوذ.

وهذه الدراسة من أقرب الدراسات إلى دراستنا من الناحية النظرية، غيرَ أَنَّ دراستَنا اتخذت من كتاب تفسير البحر المحيط مدونة تطبيقية لبحث ما خرج عن القواعد الصرفية في جموع القلة.

٣- شواذ التكسير في الصحاح: دراسة صرفية، للباحث: عبدالله محمد مشتاق، جامعة جازان، مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية، مج٧، ع٢، ديسمبر ٢٠١٨م.

وهي دراسة مقتضبة تناول فيها الباحث في المبحث الأول: الشواذ في جموع القلة، ويقع في ثلاث صفحات، وتطرق فيه الباحث إلى أمثلة قليلة لشواذ جمع القلة في الصحاح للجوهري.

٤- صيغ التكسير بين الضابط الصرفي والاستعمال اللغوي- معجم لسان العرب أنموذجًا، للباحث: محمد خالد سليمان علي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م.

تضمنت هذه الدراسة بعض المباحث الخاصة بصيغ جمع القلة، وتناول الباحث في المبحث الأول من الفصل الثالث بعض صور الترخص الاستعمالي في الخروج عن الضابط الصرفي في صيغ القلة.

٥- مخالفة القياس الصرفي في "ما جمع على أفعال" وعلله وأثره على الدلالة: شعر رؤبة بن العجاج أنموذجًا، للباحث: إبراهيم غازي الحربي، جامعة حائل، مجلة العلوم الإنسانية، ع٢٥، مارس ٢٠٢٥م.

اختصت هذه الدراسة بما خالف القياس في جمع ما جاء على وزن (أَفعَال) في شعر رؤبة بن العجاج، مع بيان دلالاته وعلله. ولم تتناول هذه الدراسة بقية أبنية جموع القلة.

الفروق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة:

١- الدراسات السابقة تناولت ظاهرة الشذوذ في الصرف عامة أو في مصادر لغوية معينة (مثل تاج العروس، الصحاح، لسان العرب)، بينما هذه الدراسة خصَّصت البحث في تفسير البحر المحيط لأبي حيان، وهو مصدر نحوي- تفسيري لم يُتناول من قبل في هذا السياق.

٢- كثير من الدراسات السابقة جمعت بين جموع القلة والكثرة في بحث واحد، أو درست "شواذ التكسير" عمومًا، أما هذه الدراسة فقد قصرت البحث على جموع القلة الشاذة فقط، وأعطت الموضوع عناية خاصة مع التوسع في التناول والمناقشة.

٣- بعض الدراسات السابقة –مثل دراسة آمال جلال- اقتصرت على أنماط محددة من جموع القلة (أفعل، أفعال، أفعلة)، ولم تتطرق إلى جميع أبنية القلة، بينما هذه الدراسة تناولت الأبنية الأربعة المقررة لجموع القلة بصورة شاملة ومُفصَّلة.

الجديد الذي تتميز به هذه الدراسة:

١- أنها أول دراسة متخصصة تستقصي جموع القلة الشاذة في البحر المحيط لأبي حيان جمعًا وتحليلًا، فتجمع المادة العلمية المتفرقة في التفسير في إطار واحد.

٢- عرضت آراء أبي حيان مقارنة بغيره من النحاة، مع بيان مدى اتفاقه أو اختلافه معهم في الحكم على الجموع.

٣- أبرزت أن بعض ما حكم أبو حيان بشذوذه قد عدَّه غيره مطردًا أو سائغًا في الاستعمال، مما كشف عن اختلاف المذاهب النحوية في ضبط مفهوم الشذوذ.

منهج الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل جموع القلة الشاذة في تفسير أبي حيان الأندلسي، مع التركيز على الأمثلة التي تناولها في البحر المحيط، ومقارنة هذه الجموع بالشواهد اللغوية والنحوية الأخرى من التراث العربي.

متبعًا في سبيل ذلك الخطوات الإجرائية التالية:

١- حصر جموع القلة التي خرجت عن القياس في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وتتبع مواضعها في جميع أجزاء التفسير.

٢- تحليل هذه الجموع صرفيًّا ونحويًّا ببيان أبنيتها ووزنها الصرفي والقاعدة الأصلية التي خرجت عنها.

٣- مقارنة رأي أبي حيان في هذه الجموع بآراء النحويين واللغويين والمفسرين الآخرين، لتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف.

٤- تفسير أسباب الحكم بالشذوذ من حيث القياس والاستعمال، وبيان مدى ورود هذه الجموع في لغة العرب، ومدى اطرادها أو ندرتها.

٥- بيان الرأي الراجح والمختار في كل جمع من هذه الجموع، وأسباب هذا الاختيار.

٦- استخلاص النتائج النهائية التي تبين منهج أبي حيان في التعامل مع الشاذ، مع تقديم التوصيات العلمية لمراجعة الأحكام الصرفية القديمة في ضوء الاستعمال العربي.

خطة الدراسة:

تكونت هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.

أَمَّا المقدمة فقد اشتملت على أسباب اختيار الموضوع ومشكلته وأهدافه ومنهجه وخطته.

وأَمَّا التمهيد فتناول التعريف بمفهوم القياس، والشاذ، وحكم القياس على الشاذ عند النحويين وعند أبي حيان، ومفهوم الشاذ الخارج عن القياس عند أبي حيان، والتعريف بمفهوم جمع التكسير وأقسامه.

وأَمَّا المباحث الأربعة، فهي على النحو الآتي:

المبحث الأول– ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفعَال).

المبحث الثاني– ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفْعُل).

المبحث الثالث– ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفْعِلَة).

المبحث الرابع– ما جُمِع شذوذًا على وزن (فِعْلَة).

وأَمَّا الخاتمة فتضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

التمهيد: مفهوم القياس والشاذ وجموع التكسير

أولًا- مفهوم القياس:

- القياس لغة:

مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا، أي: قدّرته، ومنه المقياس، أي: المقدار، وقِيْسَ رمح، أي: قَدْرَ رمح[(١)]، فالقياس لغة يأتي بمعنى: التقدير، ورد الشيء إلى نظيره.

- القياس في اصطلاح النحويين:

هو: إلحاق فرعٍ بأصلٍ بِعِلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[(٢)].

وقيل هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكانٍ، وإن لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم"[(٣)].

ثانيًا- مفهوم الشاذ:

- الشاذ لغة:

يعود أصل الشاذ لغة عند ابن جني إلى التفرق والتفرُّد[(٤)]، وعند الجوهري:

---

(١) ينظر: أحمد بن فارس، "مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). مادة: شذذ، ٥: ٤٠؛ وإسماعيل بن حماد الجوهري. "الصحاح". (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م). مادة: شذذ، ٣: ٩٦٧- ٩٦٨، ومحمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).، مادة: شذذ، ٦: ١٨٦- ١٨٧.

(٢) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. " الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو". تحقيق: سعيد الأفغاني. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٧م). ٩٣.

(٣) المصدر السابق.٤٥.

(٤) ينظر: عثمان بن جني. "الخصائص". (ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت). ١: ٩٧.

"(شذذ) شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذوذًا: انفرد عن الجمهور، فهو شَاذٌّ. وأَشَذَّهُ غيرُه وشُذّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم. وشَذَّانُ الحصى بالفتح والنون: المتفرق منه"(١). وعند ابن سيدة: "شذّ الشَّيْء يشذّ شَذًّا وشُذوذًا: ندرَ عَن جُمهوره"(٢).

فالشذوذ في اللغة يأتي بمعنى: التفرق والتفرد والندرة.

– الشاذ في اصطلاح النحويين:

تناول ابن جني في كتابه الخصائص مفهوم الشاذ عند النحويين؛ فقال: "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"(٣).

فالشاذ عند النحويين هو: "ما فارقَ ما عليه بقيةُ بابِه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا"(٤).

وذكر ابن جني أَنَّ الشذوذ في الكلام يأتي على ثلاثة أضرب(٥):

الأول– أن يكون مطردًا في القياس، شاذًّا في الاستعمال؛ نحو الماضي من الفعل يذر، ويدع.

الثاني– أن يكون مطردًا في الاستعمال، شاذًّا في القياس؛ نحو: استحوذَ.

(١) الجوهري. "الصحاح". مادة: شذذ، ٢: ٥٦٥.

(٢) علي بن إسماعيل بن سيدة. "المخصص". تحقيق: خليل إبراهيم جفال، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م). ٣: ٣٦٢.

(٣) ابن جني. "الخصائص". ١: ٩٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: ابن جني. "الخصائص"، ١: ٩٨ – ١٠٠.

الثالث– أن يكون شاذًّا في القياس والاستعمال معًا؛ نحو: ثوبٌ مصوون.

وعدَّ الجرجاني الضرب الثاني من الشاذ المقبول؛ والضرب الثالث من الشاذ المردود(١)، وعرَّف الشاذ بِأَنَّهُ: "ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"(٢).

وتابع ابنُ الحاجب ابنَ جني في رأيه، ويتجلَّى ذلك في قوله: "يطلق الشاذ على أوجهٍ: أحدها: أَنَّهُ يطلق ويراد به أَنَّهُ قليل الاستعمال، أو خارج عن قياس، أو غير فصيح"(٣).

ف"قليل الاستعمال" عند ابن الحاجب يوافق المطرد في القياس، الشاذ في الاستعمال عند ابن جني، و"خارج عن قياس" يوافق المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس عند ابن جني، و"غير فصيح" يوافق الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا عند ابن جني.

وعدَّ ابنُ مالك ما وقع في الكلام مخالفًا للقياس شاذًّا، واستثنى من ذلك ما وقع في الشعر؛ فيراه ضرورة شعرية(٤).

وبعد هذا العرض المجمل عن مفهوم الشاذ عند النحويين يمكننا أن نخلص إلى أن الشاذ يُرَاد به ما يأتي:

---

(١) ينظر: علي بن محمد الجرجاني. "التعريفات". تحقيق: إبراهيم الأبياري، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ). ١٢٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣)عثمان بن عمر. "أمالي ابن الحاجب"، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م). ٢: ٧٧٤.

(٤) ينظر: محمد بن عبد الله بن مالك. "شرح التسهيل". تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (ط١، دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م). ١: ٦٨.

١- المخالف للقياس، كثير الاستعمال في الكلام. وهذا وصَفَه علي الجرجاني بالشاذ المقبول(١).

٢- الموافق للقياس، قليل الاستعمال في الكلام. وهذا النوع وصفه ابن جني بالشاذ؛ لقلة استعماله، ووصفه علي الجرجاني بالنادر.

٣- المخالف للقياس، قليل الاستعمال. وهذا وصفه علي الجرجاني بالمردود(٢).

٤- المخالف للقياس في الكلام في غير الشعر. وهذا على رأي ابن مالك الذي مرَّ بنا آنفًا.

– مفهوم الشاذ الخارج عن القياس عند أبي حيان:

على ضوء دراستي لجموع القلة التي حكم عليها أبو حيان بالشذوذ في هذه الدراسة فإنه يمكن القول بأن مفهوم الشاذّ الخارج عن القياس عند أبي حيان هو: ما خالف القاعدة الصرفية المطردة عند النحاة، وإن ورد به السماع، أو شاع في الاستعمال.

– حكم القياس على الشاذ عند النحويين:

منع سيبويه القياس على الشاذ المنكر في القياس؛ حيث قال: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(٣).

ومنع ابن جني القياس على الشاذ في القياس والاستعمال، ولا يستعمل ما ورد منه إلَّا على وجه الحكاية؛ حيث قال: "وحكى البغداديون: فرس مقووذٌ، ورجل معوذٌ من مرضه. وكل ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه، ولا

(١) ينظر: الجرجاني. "التعريفات". ١٢٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م). ٢: ٤٠٢.

ردّ غيره إليه. "ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إِلَّا على وجه الحكاية"(١).

أَمَّا حكم القياس على الشاذ عن القياس، المطرد في الاستعمال فلا يصح عند ابن جني، وَإِنَّمَا يُتَّبع ما سُمع، ولا يتجاوزه إلى غيره؛ بحيث يصبح أصلًا وقاعدة يقاس عليه(٢).

ويمكن أن نستخلص مما سبق أَنَّهُ يمتنع القياس على الشاذ عن القاعدة، سواء أكان الشاذ يُستعمل كثيرًا أم يقل استعماله.

أَمَّا ما كان شاذًّا في السماع مطردًا في القياس؛ فَإِنَّهُ يمتنع استعمال ما ورد منه وحُكِمَ بشذوذه؛ ولكن يجوز اتباع القياس الوارد في غيره، ولو لم يُسمع. يقول ابن جني: "فإن كان الشيء شاذًّا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر وودع؛ لأنَّهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما"(٣).

وجوَّز ابن يعيش للشاعر وللساجع أن يستعمل الشاذ في السماع، المطرد في القياس؛ حيث قال: "ولا بد من ذكر ما شذ من ذلك ليعلم؛ حتى لو اضطر شاعر أو ساجع إلى مثله، لم يكن مخطئا؛ لِأَنَّهُ استند إلى أصل من استعمالهم"(٤).

– حكم القياس على الشاذ عند أبي حيان الأندلسي:

سار أبو حيان الأندلسي على منهج السابقين في القياس؛ فلا يجوِّز القياس

(١) ابن جني، "الخصائص"، ١: ٩٩– ١٠٠.
(٢) ينظر: المصدر السابق، ١: ١٠٠.
(٣) ابن جني، " الخصائص"، ١: ١٠٠.
(٤) يعيش بن علي. "شرح المفصل". تحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م). ٣: ٢٣٤.

عنده على ما ورد شاذًّا، ويتجلَّى ذلك في معالجته لكثير من المسائل؛ ومما ورد في ذلك قوله:

- "ولغة أهل اليمن: القِرية، بكسر القاف، ويجمعونها على قِرى -بكسر القاف- نحو: رِشوة ورِشا. وأَمَّا قَرية بالفتح فجُمعت على قُرى بضم القاف، وهو جمع على غير قياس. قيل: ولم يسمع منه إلا قَرية وقُرى، ونَزوة ونُزى، وشَهوة وشُهى"(١).
- "وأدعياء: جمع دَعيّ، فعيل بمعنى مفعول، جاء شاذًّا، وقياسه فَعْلى، كجريح وجرحى، وَإِنَّمَا هذا الجمع قياس فعيل المعتل اللام بمعنى فاعل، نحو: تقي وأتقياء"(٢).
- "وقرأ عمر: استحاذ، أخرجه على الأصل والقياس، واستحوذ شاذٌّ في القياس، فصيحٌ في الاستعمال"(٣). والشواهد والأمثلة كثيرة في هذا الباب.

ويتبيَّن لنا مما سبق أَنَّ أبا حيان الأندلسي نهج منهج السابقين في القياس؛ فقد منع القياس على الشاذ، سواء كان مستعملًا كثيرًا، أم قليلًا.

ثالثًا– مفهوم جمع التكسير وأقسامه:

الجمع لغة: مصدر قولك جمعت الشيء. وقد يكون اسمًا لجماعة الناس، ويُجْمَعُ

(١) محمد بن يوسف. "البحر المحيط في التفسير". تحقيق: صدقي محمد جميل. (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ). ١: ٣٥١.
(٢) أبو حيان، "البحر المحيط في التفسير". ٨: ٤٥٣.
(٣) المصدر السابق، ١٠: ١٣٠.

على جموع[١]، و"الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تضام الشيء. يقال: جمعتُ الشيء جمعًا"[٢].

والجمع اصطلاحًا: جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مقدرٍ انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح[٣].

التكسير لغة: مصدر كسَّر يُكسِّر تكسيرًا، قال ابن فارس: "الكاف والسين والراء أصل صحيح يدل على هشم الشيء وهضمه. من ذلك قولك: كسَرتُ الشيء أَكسِرُه كسْرًا"[٤]. وَكُلُّ شَيْءٍ فَتَر، فَقَدِ انْكسَر؛ أي: لان، وكَسَرَ الشِّعْرَ يَكْسِرُه كَسْرًا فانْكسر: لَمْ يُقِمْ وَزْنَه[٥].

التكسير اصطلاحًا: هو ما تغيَّر فيه بناء واحده لفظًا أو تقديرًا[٦].

وسُمِّي جمع التكسير بهذا الاسم تشبيهًا لتكسير الآنية، وهو عبارة عن إزالة التئام أجزائها، فكذلك هذا الجمع لَمَّا تغيّر نظمه وبناؤه انفصل بعض أجزائه من بعض، فشبهوا تغيير بنية المفرد وزيادة الدلالة بتكسير الإناء وتفريق أجزائه[٧].

---

(١) ينظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة: جمع، ٣: ١١٩٨.

(٢) ابن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة: جمع، ١: ٤٧٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل". ١: ٦٩.

(٤) ابن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة: كسر، ٥: ١٨٠.

(٥) ينظر: ابن منظور، "لسان العرب"، مادة: كسر، ٥: ١٣٩.

(٦) ينظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". تحقيق: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، (ط١، مكة المكرمة: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). ١: ٣٣١.

(٧) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، "أسرار العربية"، تحقيق: فخر صالح قدارة، (ط١، =

– أقسام جمع التكسير:

تنقسم جموع التكسير إلى قسمين:

الأول– جموع القلة، وهي ما دلَّت على العدد القليل؛ من ثلاثة إلى عشرة[١]، وسمَّاها سيبويه بـ(أبنية أدنى العدد)، و(بناء أقل العدد)، وهي أربعة أبنية: (أَفْعُل) نحو: أَكْلُبٍ، و(أَفْعَال) نحو: أجمالٍ، و(أَفْعِلَة) نحو: أَغْرِبَة، و(فِعْلَة) نحو: فِتيةٍ[٢].

الثاني– جمع الكثرة، وهو ما فوق العشرة، وأبنيته كثيرة[٣]. قال سيبويه بعد أن تحدث عن الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد: "فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وإن عُنِي به على الأقلُّ فهو داخلٌ على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيّزه"[٤].

وسأقتصر في هذه الدراسة على بحث جموع القلة الخارجة عن القياس في البحر

=

بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م). ٧٠، وأحمد بن الحسين ابن الخباز. "توجيه اللُّمَع". تحقيق: فايز زكي محمد دياب، (ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧م). ٩٩.

(١) ينظر: عثمان بن جني. "اللُّمَع في العربية". تحقيق: فائز فارس، (ط٢، إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م). ١٧١؛ ومحمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي. "شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب". تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م). ٣: ٣٩٧.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٤٩٠، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. "الجمل في النحو". حققه: د. علي توفيق الحمد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م). ٧٢؛ ورضي الدين الأستراباذي. "شرح الرضي على الكافية ". ٣: ٣٩٧.

(٣) ينظر: ابن جني، "اللُّمَع في العربية"، ١٧١؛ وابن الخباز، "توجيه اللُّمَع". ٤٤٦–٤٤٧.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٤٩٠.

المحيط وفقًا للأهداف المذكورة في المقدمة.

وسأتناول هذه الجموع في أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول- ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفعَال).

المبحث الثاني- ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفْعُل).

المبحث الثالث- ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفْعِلَة).

المبحث الرابع- ما جُمِع شذوذًا على وزن (فِعْلَة).

المبحث الأول: ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفعَال)

بعد التتبع والاستقصاء في الجموع الشاذة التي على جاءت على بناء (أَفعَال) في تفسير البحر المحيط وجدتها لا تخرج عن الأنماط الخمسة الآتية:

أ- جمع فَعْل على أَفعَال:

وردت ثلاثة جموع على هذا البناء في تفسير البحر المحيط، وحكم عليها أبو حيان بالشذوذ، وهي: جمع قَوْمٍ على أَقْوَامٍ، وجَهْلٍ على أَجْهَالٍ، وقَرْءٍ على أَقْرَاءٍ.

قال أبو حيان الأندلسي: "الْقَوْمُ: اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَإِنَّمَا وَاحِدُهُ امْرُؤٌ، وَقِيَاسُهُ أَنْ لَا يُجْمَعَ، وَشَذَّ جَمْعُهُ، قَالُوا: أَقْوَامٌ"(١).

وقال: "الجَهْلُ: معروف، والفعل منه: جَهِلَ يَجْهَلُ، قيل: وقد جُمِع على أجْهَال، وهو شاذٌّ. قال الشنفرى:

لا تَزْدَهِي الأجْهَالُ حِلْمِي ولا أَرَى ... سَؤُولًا بأطرافِ الأقاويلِ أَنْمُلُ(٢)

ويحتمل أن يكون جمع جاهِل، كأصحاب: جمع صاحِب"(٣).

وقال: "قِيلَ: أُوثِرَ قُرُوءٌ عَلَى أَقْرَاءٍ؛ لِأَنَّ وَاحِدَهُ قَرْءٌ، بِفَتْحِ القاف، وجَمْعُ (فَعْل) عَلَى (أَفْعَالٍ) شَاذٌّ"(٤).

الدراسة:

ذهب أبو حيان الأندلسي إلى شذوذ جمع (قَوْم) على (أَقْوَامٍ)؛ وعلَّل ذلك بِأَنَّ

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٢٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشَنفرى في ديوانه، ص٦٩.

(٣) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٤٠٠.

(٤) المصدر السابق، ٢/٤٥٦.

(قَوْم) اسم جمع[1]، واسم الجمع قياسه أن لا يُجمع.

ومسألة جمع اسم الجمع اختلف فيها النحويون على قولين:

أحدهما: عدم جواز جمع اسم الجمع. وهو مذهب سيبويه؛ إذ يقول: "باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله، ولم يُكسَر هو على ذلك البناء، فمن ذلك قولهم: (رَهْط وأراهط)، كأَنَّهُم كسروا أَرْهُط"[2].

ووافق سيبويه عدد من النحويين[3].

والآخر: جواز جمع اسم الجمع. وهو مذهب ابن مالك؛ إذ يقول: "يجمع اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن (مفاعِل)، أو (مفاعيل)، أو(فَعَلة)، أو(فُعَلة)، لما يثنَّيان له، جَمعَ شبيهيهما من مثل الآحاد"[4]. ففي هذا النص إشارة جواز جمع اسم الجمع، إذا

(١) اسم جمع: ما تضمّنَ معنى الجمع، غير أَنَّهُ لا واحِدَ لهُ من لفظه غالبًا، وَإِنَّمَا واحده من معناه. ينظر: محمد بن عبد الله بن مالك، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات، (د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).٢٨٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٤٧٤.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٦١٦/٣.

(٣) ينظر: الحسن بن عبد الله السيرافي. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م). ٤: ٣٥٤؛ والحسن بن أحمد. "التكملة". تحقيق: كاظم بحر المرجان، (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م). ٤٥٩؛ والحسن بن أحمد. "المسائل البغداديات". تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، (د.ط، بغداد: مطبعة العاني، د.ت). ٤٧١؛ والمبارك بن محمد الجزري. "البديع في علم العربية". تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ). ٢: ١١٤.

(٤) ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ٢٨٢.

قُصِد به بيان الأنواع، نحو: قَوم وأقوام[١].

وتابعه عددٌ من النحويين[٢]، وذكر الرضي بِأَنَّهُ قياس[٣].

والذي أميل إليه –بعد هذا العرض– هو جواز جمع اسم الجمع واطراده؛ وَأَنَّ جمع (قوم) على (أقوام) ليس شاذًّا، وقد وقفتُ على من قال باطراد هذا الجمع[٤]، يضاف إلى ذلك أنه ورد جمع (قوم) على (أقوام) في كتب السنة كثيرًا؛ وهو ما يدل على جوازه واطراده أيضًا، ومن ذلك ما رواه أنس ﷺ أَنَّ النبي ﷺ كان في غزاة، فقال: "إن أقوامًا بالمدينة خلفنا ما سلكنا شِعبًا، ولا واديًا إلا وهم معنا فيه حبسهم العذر"[٥]. وصحَّ عن عمر ﷺ أَنَّهُ قال: أَمَّا أَنَّ نبيكم ﷺ قد قال: "إنَّ الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا، ويضع به آخرين"[٦].

(١) ينظر: عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق: د. محمد كامل بركات، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، بيروت: دار الفكر، دمشق؛ جدة: دار المدني، ١٤٠٠هـ – ١٤٠٥هـ). ٣: ٤٨٧؛ ومحمد بن يوسف ناظر الجيش. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السَّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ). ٩: ٤٨٤٧.

(٢) ينظر: الرضي، "شرح الشافية"، ٤: ١٥٣، وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٨٧؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٩: ٤٨٤٧.

(٣) ينظر: الرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٢٠٤ – ٢٠٥.

(٤) ينظر: أحمد بن محمد الخفاجي. "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". (د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت). ١: ١٧١.

(٥) محمد بن إسماعيل البخاري. "صحيح البخاري". تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٢هـ). ٤: ٢٦، حديث رقم: ٢٨٣٩.

(٦) مسلم بن الحجاج النيسابوري. "صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت). ١: ٥٥٩، حديث رقم: ٨١٧.

أَمَّا جمع (جَهْل) على (أجْهَال)، فَإِنَّ (أجْهَال) على وزن (أَفْعَال)، فإن هذا البناء من أبنية القلة، ويطّرد في الأوزان الآتية:

- فَعْل، معتل العين، نحو: بَيْتٌ وأبيات، وسَوطٌ وأَسْوَاط، وثَوبٌ وأَثْوَاب(١).
- فِعْل، نحو: ضِرْس وأَضْرَاس، وفِخْذ وأفخاذ، وحِلْم وأَحْلَام(٢).
- فُعْل، نحو: حُرّ وأَحْرَار، رُمْح وأَرْمَاح(٣).
- فَعَل، نحو: سَبَب وأَسْبَاب، وبَطَل وأَبْطَال، وكَفَن وأَكْفَان(٤).
- فَعِل، نحو: كَتِف وأَكْتَاف(٥).
- فَعُل، نحو: عَجُز وأَعْجَاز(٦).

---

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٦؛ ومحمد بن يزيد المبرد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٣٨٦هـ). ٢: ١٩٨؛ وأبو الفتح عثمان ابن جني. "سر صناعة الإعراب". تحقيق: حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). ٢: ٦٠٧-٦٠٨.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٥؛ والمبرد. "المقتضب". ٢: ٢٠٠؛ والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠؛ وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤١٨.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٦؛ والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤١.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٠؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٢؛ والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٣؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٠؛ والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤٠.

(٦) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٣؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠١؛ والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤٠.

- فُعُل، نحو: جُنُب وأجْنَاب، أُذُن وآذَان[١].
- فُعَل، نحو: رُطَب وأَرْطَاب، زُلَم وأَزْلَام[٢].
- فِعَل، نحو: عِنَب وأَعْنَاب[٣].
- فِعِل، نحو: إِبِل وآبَال[٤].
- فَعِيل، نحو: يَتِيْم وأَيْتَام، وشَرِيْف وأَشْرَاف، مثيل وأَمْثَال[٥].
- فَعُول، نحو: عَدُوٌّ وأَعْدَاء[٦].
- فَاعِل، نحو: صَاحِب وأَصْحَاب، شَاهِد وأَشْهَاد[٧].
- فَيْعِل: نحو: مَيِّت وأَمْوَات، وسيِّد وأَسْيَاد[٨].

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٢؛ ومحمد بن السري. "الأصول في النحو"، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت). ٢: ٤٣٧.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٤؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٤٣٧.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٣؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢:٢٠٢؛ والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤١.

(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٣؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٤٣٧؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤١.

(٥) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٢/٢٢٠؛ وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٧٧؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٨٦.

(٦) ينظر: أبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٧٧؛ وابن الأثير، "البديع"، ٢: ١٤١.

(٧) ينظر: أبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٧٧؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٨٦.

(٨) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٤٢؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٢٠؛ وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٨١– ٤٨٢، وابن يعيش، "المفصل"، ٢٤٢.

وإذا نظرنا إلى كلمة (جَهْل) وجدناها صحيحة العين؛ ولا يُجمع (فَعْل) على (أفعال) إلا ما كان معتلَ العين[1]؛ ولذا حكم عليه أبو حيان بالشذوذ، ولم أقف على من قال بشذوذه سوى أبي البقاء العكبري[2].

ويرى آخرون أَنَّ (أجْهال) قد تقع جمعًا لـ(جاهِل)[3]، وبناءً على هذا القول تَخرُج هذه المسألة إلى نمط آخر، وهو جمع (فاعل) على (أفْعَال).

ويترجَّح لديَّ أَنَّ جمع (جَهْل) على (أجهال) شاذٌّ قياسًا، ومطَّرِد استعمالًا؛ لأنَّ جمع (فَعْل) صحيح العين ورد على (أفْعَال) كثيرًا[4]، وقد قيل: "إنَّ ما حقه (أفْعُل) قد يشترك فيه (أفْعُل) و(أفْعَال)، كـ(فَرْخ) و(أَفْرُخ) و(أفْرَاخ)، و(زَنْد)،

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٦؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ١٩٨؛ وابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ٢: ٦٠٧-٦٠٨.

(٢) ينظر: العكبري، "إعراب لامية الشنفرى"، ١٢٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٤/١٨٢٠- ١٨٢٣؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٤٠٠؛ ومحمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). ١: ٤١٣؛ وابن عقيل، المساعد، ٣/٤٠٦؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر والسيوطي. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ط، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت). ٣: ٣٤٩؛ وشمس الدين محمد الفارضي. "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك". تحقيق: مصطفى الخطيب، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م). ٤: ٢٠٦.

(٤) ينظر: محمد بن عبد الله بن مالك. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م). ٤: ١٨١٨؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٣؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٠٣.

و(أَزْنُد)، و(أزْنَاد)"[١]،

بل نجد أن أبا حيان –وإن كان قال بشذوذه في تفسيره (البحر المحيط)[٢]– يقول في (الارتشاف): "ويُحفظ في (فَعْل) صحيح العين: زَنْد وأَزْنَاد، ورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبًا حسنًا"[٣]، فهو يرى أنه لو قال قائل بقياس جمع (فَعْل) على (أفْعَال) لكان مذهبه حسنًا ومقبولًا، لكن لمَّا كان ذلك مخالفًا للقاعدة والقياس فالأولى أن يُقتصَر على ما سُمِع واستُعمِل منه ولا يقاس عليه.

أما ما ذكره أبو حيان من أنه يحتمل أن يكون (أجْهَال) جمع (جاهِل)، فهو الأحرى والأكثر احتمالًا؛ وإليه ذهب أكثر النحويين[٤]؛ إلا أنه مخالف للقياس أيضًا؛ ذلك أن الأصل والقياس فيما كان على وزن فاعل في المفرد أن يجمع جمع كثرة لا جمع قلة[٥]، وعليه يمكن القول بأنه مطّردٌ استعمالًا، وشاذٌّ قياسًا.

---

(١) ابن مالك. "شرح الكافية الشافية". ٤: ١٨١٨.

(٢) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٤٠٠.

(٣) أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٣.

(٤) ينظر: ابن مالك. "شرح الكافية الشافية". ٤: ١٨٢٠– ١٨٢٣؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٤٠٠؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٣؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٠٦؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٤٩، والفارضي، "شرح الألفية"، ٤: ٢٠٦؛ ومحمد بن علي الصبان. "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م). ٤: ١٧٦– ١٧٧؛ ومحمد الخضري. "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل". (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م). ٣: ١٤٥.

(٥) ينظر: محمود بن عمرو الزمخشري. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق: د. علي بو ملحم، =

أَمَّا جمع (قَرْءٌ) على (أَقْرَاء)، فَإِنَّ القياس فيما كان اسمًا صحيح الفاء والعين على وزن (فَعْل) في المفرد أن يجمع في القلة على (أَفْعُل)، نحو: نَفْس وأَنْفُس، وشَهْر وأَشْهُر[(١)]، ويجمع في الكثرة على (فُعُول)، نحو: حَلْق وحُلُوق، وعلى (فَعِيل)، نحو: عَبْد وعبيد[(٢)]، ولا يجمع (فَعْل) على (أفعال) إلا ما كان معتل العين بالواو أو الياء، نحو: بَيْتٌ وأبيات، وسَوطٌ وأَسْوَاط[(٣)]؛ وعليه فإنَّ جمع قَرْء -بِفَتْحِ القاف- على أَقْرَاء خارج عن القياس؛ لذا قال أكثر النحويين بشذوذ هذا الجمع[(٤)].

=

(ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م). ٢٤١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٣٠٢.

(١) ينظر: ا ابن الأثير، "البديع"، ٢: ١١٦.

(٢) ينظر: هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري"، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م). ٢: ٧٦؛ وعثمان بن عمر ابن الحاجب. "الشافية في علمي التصريف والخط". إعداد: صالح عبد العظيم الشاعر، (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م). ١: ٤٣.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٦، وابن الأثير، "البديع"، ٢: ١١٦؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٩٠.

(٤) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٣٩٦؛ ومحمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، وبيروت: دار كنوز إشبيليا، د.ت). ٩: ٢٨٩؛ وحسن بن قاسم المرادي. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط١، بيروت: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م). ٣: ١٣٢٢؛ وعبد الله بن يوسف ابن هشام. "أوضح المسالك"، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د.ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت). ٤: ٢٥٤؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٥: ٢٤١١، و٩: ٤٧٥٤؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٦: ٢٥٠؛ وخالد بن عبد الله الأزهري. "التصريح على مضمون التوضيح". تحقيق: محمد باسل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ =

=

وذكر سيبويه أَنَّهُم قالوا: ثلاثة قُرُوء، فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ[١]، فسيبويه لم يذكر أقراء، وَكَأَنَّهُ لم يسمع بذلك.

وأورد بعض النحويين هذا الجمع دون أن يقولوا بشذوذه[٢].

ويتبين مما سبق أن جمع قَرْء على أَقْرَاء مخالف للقياس، ونادر الاستعمال، وأن القياس فيما كان اسمًا صحيح الفاء والعين على وزن (فَعْل) في المفرد أن يجمع في القلة على (أَفْعُل)، أي: أقرؤ، وربما استغنوا عنه (أفعل) في جمع هذه الكلمة، فقالوا: قروء، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثَلَٰثَةَ ﴾[البقرة: ٢٢٨]، فجاء على غير القياس، والأصل: ثلاثة أقرؤ. قال الزمخشري: "فإن قلت: لم جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؟ قلت: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية. ألا ترى إلى قوله: (بِأَنْفُسِهِنَّ) وما هي إلا نفوس كثيرة، ولعل القروء كانت أكثر استعمالا في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه تنزيلا لقليل الاستعمال منزلة المهمل"[٣].

وعليه فالذي يترجح لديَّ أن جمع (قَرْءٌ) على (أَقْرَاء) شاذٌّ قياسًا واستعمالًا.

=

٢٠٠٠م). ٢: ٤٥٥.

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٥.

(٢) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤: ٣٦٨، وابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ١: ٨٣؛ وابن يعيش، "وشرح المفصل"، ٤: ١٥؛ وابن الحاجب، "الشافية"، ٢: ٣٧، وابن عقيل، "شرح الألفية"، ٤: ٦٨.

(٣) محمود بن عمرو الزمخشري. "الكشاف". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ). ١: ٢٧٢.

ب- جمع فُعَل على أَفعَال:

ورد على هذا البناء من الجموع الشاذة في تفسير البحر المحيط جمعٌ واحد، وهو جمع (رُطَب) على (أَرْطَاب). قال أبو حيان الأندلسي: "الرُّطَبُ معروف واحده رُطَبَة، وجُمِعَ شاذًّا على أَرْطَابٍ"(١)، وقال في موضع آخر: "وَتَكْسِيرُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ شَاذٌّ، كَرُطَبَةٍ وَرُطَبٍ، شَذُّوا فِيهِ فَقَالُوا: أَرْطَابٌ"(٢).

الدراسة:

يذكر النحويون أَنَّ الاسم على وزن (فُعَل) يُجمع في القلة والكثرة على (فِعْلان)، كـ(صُرَد) و(نُغَر)، جمعهما: (صِرْدان) و(نِغْران)(٣)، وأنه ربما جمع (فُعَل) جمعَ قلة على (أفعال) نحو: زُلَم وأَزْلَام(٤).

ولذا فقد اختلفوا في جمع (رُطَب) على (أرْطاب) على مذهبين:

المذهب الأول: أنَّ جمع (رُطَب) على (أرْطاب) شاذٌّ في القياس والاستعمال(٥)، ولكنهم لمّا حملوه على معنى الثَّمَر كسَّرُوه تكسيرَه، وجمعوه

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٧: ٢٣٦.

(٢) المصدر السابق، ١٠: ١٣٥.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٠، والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠؛ وابن عصفور، "المقرب"، ٢: ١٠٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤٢؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨١٨؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٤: ٢٧٨، وابن عقيل، "شرح الألفية"، ٤: ١١٨.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٤؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٤٣٧.

(٥) ينظر: ابن عصفور، "المقرب"، ٢: ١٠٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤٢؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٩٩؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٥.

جمعَه، مع أنّه ليس بواحدٍ، وإنَّما هو جمعُ (رُطَبَةٍ)[١]، وهذا هو مذهب أبي حيان[٢]، وتابعه عليه بعض المفسرين[٣].

المذهب الثاني: أنَّ جمع (رُطَب) على (أرْطاب) مما استعملته العرب، وسُمِع عنها، إلا أنه ليس بالكثير، وبه قال سيبويه[٤]، ووافقه أكثر النحويين[٥].

يتبين مما سبق أَنَّ أكثر النحويين واللغويين قد أجازوا هذا الجمع، وقالوا باطراده، وأما من حيث القياس فقد ذكروا أن ما كان على وزن (فُعَل)، فَإِنَّهُ يجمع على (أفعال) قياسًا، نحو: رُطَب وأَرْطَاب، زُمَل وأَزْمَال[٦].

---

(١) ينظر: عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري."التبصرة والتذكرة". تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، (ط١، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م). ٢: ٦٤٤، ٦٤٥؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٤٢؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٩٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٧: ٢٣٦، ١٠: ١٣٥، وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤٠٥.

(٣) ينظر: أحمد بن يوسف السمين الحلبي. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت). ٧: ٥٨٩، ١٠: ٢٨١؛ ومحمود بن عبد الله الألوسي. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". تحقيق: علي عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ). ٨: ٤٠٣.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٧٤، ٥٨٥.

(٥) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٤٣٧، ٤٤٣؛ وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤١٨، والزمخشري، "المفصل"، ٢٣٦، وابن الأثير، "البديع"، ٢: ١٢٢، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨١٧-١٨١٨؛ وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٨، وابن عقيل، " شرح الألفية"، ٤: ١١٨؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٣٧.

(٦) ينظر: ص ١٣من هذه الدراسة.

وعليه فالذي يترجح لديَّ أَنَّ جمع (فُعَل) على (أفعال) كـ(رُطَب) على (أرْطَاب)، و(رُبَع) على (أرْباع) صحيح في القياس، مطّرد في الاستعمال.

ج- جمع فَاعِل على أَفْعَال:

ورد على هذا البناء من الجموع الشاذة في تفسير البحر المحيط جمعٌ واحد، وهو جمع صَاحِب على أَصْحَاب. قال أبو حيان: "والأصحاب: جمع صاحب، وجمع فاعل: على أَفْعَال شَاذٌّ"(١).

الدراسة:

اختلف النحويون في مسألة جمع (صاحب) على (أَصْحَاب) على قولين:

أحدهما: أَنَّ جمع صاحب على أصحاب لا يصح، وَأَنَّ ما سمع منه فهو محفوظ لا يقاس عليه؛ وَأَنَّ جمع فاعل: على أَفْعَال شَاذٌّ(٢).

ويذكر أصحاب هذا القول أَنَّ ما كان على وزن فاعل في المفرد، فالغالب فيه أن يجمع جمع كثرة(٣).

والآخر: جواز جمع (صاحب) على (أَصْحَاب)، وإليه ذهب سيبويه؛ إذ يقول: "وقد كسروا منه شيئًا على أَفْعَال كما كسروا عليه فاعلًا، نحو: شاهد وصاحب"(٤).

---

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٢٦٠.

(٢) ينظر: الزمخشري، "المفصل"، ٢٤١؛ وابن الأثير، "البديع"، ٢: ١٣٨؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٣٠٢، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٠- ١٨٢٣؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٥: ٢٤١١؛ والألوسي، "روح المعاني"، ١: ٢٤٣.

(٣) ينظر: الزمخشري، "المفصل"، ٢٤١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٣٠٢.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٣٥- ٦٣٦.

ووافقه على ذلك عدد من اللغويين والنحويين[١].

ويترجح لديَّ –بعد هذا العرض– أَنَّ جمع (صاحِب) على (أَصْحَاب) كثير مُطَّرد، وأَنَّهُ قد ورد القرآن الكريم كثيرًا[٢]، ولعل في هذه الكثرة مسوغًا لصحة القياس عليه.

د– جمع فُعَال على أَفعَال:

ورد على هذا البناء من الجموع الشاذة في تفسير البحر المحيط جمعٌ واحد، وهو جمع غُثَاءٌ على أَغْثَاءٍ. قال أبو حيان: "الْغُثَاءُ وَالْجُفَاءُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَا احْتَمَلَهُ السَّيْلُ مِنَ الْقَذَرِ وَالزَّبَدِ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: الْبَالِي مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ إِذَا جَرَى السَّيْلُ خَالَطَ زَبَدَهُ انْتَهَى. وَتُشَدَّدُ ثَاؤُهُ وَتُخَفَّفُ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَغْثَاءٍ شُذُوذًا"[٣].

(١) ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن، ابن دريد. "جمهرة اللغة". تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م). ٣: ١٣٣٢؛ والحسين بن أحمد بن خالويه. "ليس في كلام العرب". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٢، مكة المكرمة: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م). ١: ٣٣١؛ وأبو علي الفارسي. "التكملة". ٧: ٤٧٧؛ والزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٥٥، ٤: ١٧٢، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٨٦، ٣: ٣٢٧؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٤: ١٥٤، وابن منظور، "لسان العرب"، مادة: صحب، ١: ٥١٩، و١٤/١٥٤، وابن مالك، "المقاصد الشافية"، ٧: ٥٨٢؛ ومحمد بن محمد مرتضى الزبيدي. "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق: مجموعة من المحققين، (د.ط، بيروت: دار الهداية، د.ت). مادة: صحب، ٣٧: ٣٧٦.

(٢) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة. "دراسات لأسلوب القرآن الكريم". (د.ط، القاهرة: دار الحديث، د.ت). ٧: ٢٩٨.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٣، والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢١١، وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٤٤٩، ٣: ٦، وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٤٦.

الدراسة:

الأصل أَنَّ الاسم المفرد على وزن (فُعَال) يجمع في القلة على وزن (أَفْعِلَة)، وذلك إذا كان اسمًا مذكرًا رباعيًا ثالثه حرف مدٍّ، نحو: غُرَاب وأغْربة، وبُغَاثٌ وأبْغِثَةٌ، ويجمع في الكثرة على (فِعْلانٍ)، نحو: غُلَام وغِلْمَانٍ، وغُرَاب وغِرْبَان[1]، ومنه الاسم في هذه المسألة، فيقال في جمع غُثَاءُ: (أغْثِية) في القلة، و(غِثْيَان) في الكثرة.

أَمَّا جمع غُثَاءُ على أَغْثَاء فَإِنَّ النحاة في هذه المسألة على فريقين:

الأول– مَن حكم بشذوذ هذا الجمع، كابن مالك[2]، وغيره[3]، ووافقهم عليه بعض المفسرين[4].

الثاني– من أورد هذا الجمع، ولم يقل بشذوذه، وعليه جمع من اللغويين[5]، والنحويين[6]، والمفسرين[7]، واستدلوا على جوازه بما روي عن امرئ القيس في قوله:

---

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٧: ٥٤٤. وينظر كذلك: ١٠: ٤٥٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٢– ١٨٢٣.

(٣) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٣– ٤١٥؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٠٦؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٩: ٤٧٧٠.

(٤) ينظر: السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٨: ٣٤٤؛ والألوسي، "روح المعاني"، ٩: ٢٣٥.

(٥) ينظر: مادة (غثا) في: الجوهري، "الصحاح"، ٦: ٢٤٤٣، وابن منظور، "لسان العرب"، ١٥: ١١٦، والزبيدي، "تاج العروس"، ٣٩: ١٤١.

(٦) ينظر: يوسف بن يبقي بن يسعون. "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح". تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م). ٢: ١٣٣٥؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٣٢٨، والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٤٩.

(٧) ينظر: الواحدي، علي بن أحمد. "التفسير البسيط". (ط١، الرياض: عمادة البحث العلمي– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ). ١٥: ٥٨٤؛ ومحمد بن أحمد =

كَأَنَّ طَمِيَّةَ الْمُجَيْمِرِ غُدْوَةً ... مِنَ السَّيْلِ وَالْأَغْثَاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ[١]

وقد سبقت الإشارة إلى أَنَّ الأصل فيما كان على وزن (فُعَال) أن يجمع في القلة على (أَفْعِلَة)، بشرط أن يكون اسمًا مذكرًا رباعيًّا ثالثه حرف مدٍّ، وأَمَّا ما يُجمع على (أفعال) فهو محصور في أوزان محددة في المفرد، سبق بيانها[٢]، وليس منها وزن (فُعَال)؛ وعليه أرى صواب ما ذهب إليه أبو حيان في حكمه بشذوذ هذا الجمع؛ لِأَنَّهُ جاء على غير القياس. وَأَنَّ قياسه أن يجمع على (أغثية) في القلة، و(غِثْيَان) في الكثرة.

هـ–جمع فَيْعِل على أَفعَال:

ورد على هذا البناء من الجموع الشاذة في تفسير البحر المحيط جمعٌ واحد، وهو جمع ميّت على أموات. قال أبو حيان: "أَمْوَاتًا: جَمْعُ مَيِّتٍ، وَهُوَ أَيْضًا جُمِعُ مَيْتَةٍ، وَجَمْعُهُمَا عَلَى أَفْعَالٍ شُذُوذ، وَالْقِيَاسُ فِي فَيْعِلٍ إِذَا كُسِرَ فَعَائِلٍ"[٣].

ذكر أبو حيان في هذا النص أن مما شذَّ من جموع التكسير أَنَّهُم جمعوا: مَيِّتٍ على أَمْوَات، أي جمعوا (فَيْعِل) على (أَفعَال)، وذلك شاذ؛ وَأَنَّ الْقِيَاس فِي فَيْعِلٍ إِذَا كُسِرَ فَعَائِلٍ.

الدراسة:

سبقت الإشارة إلى أَنَّ من الأوزان التي يطرد فيها الجمع على بناء (أَفْعَال) ما

=

القرطبي. "تفسير القرطبي". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).٢٠: ١٧.

(١) البيت من الطويل، في ديوانه، ص٢٥، وفيه: (والغُثَّاءِ) بدلا عن: وَالْأَغْثَاءِ.

(٢) ينظر: ص١٣–١٤ من هذه الدراسة.

(٣) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ١٩٣.

كان على وزن (فَيْعِل) ، نحو: مَيِّت وأَمْوَات، وسيِّد وأَسْيَاد[١].

والنحاة يذكرون أَنَّ ما كان في المفرد على (فَيْعِل) فَإِنَّ له في الجمع حالتين: الجمع بالألف والنون جمع سلامة، أو الجمع على (أَفْعَال) جمع تكسير، وَأَنَّ جمعه بالواو والنون أكثر من تكسيره[٢].

والقول بصحة جمع مَيِّتٍ على أموات، هو مذهب أكثر النحويين[٣].

ولم يقل بشذوذ هذا الجمع إلا النزر اليسير من النحاة كابن مالك[٤]، والفارضي[٥]، وأبي حيان، كما مرَّ معنا[٦].

أَمَّا (مَيْت) المعتل العين على (فَعْل)، فَإِنَّ جمعه ينقاس على (أَفْعَال)[٧]، كما أشرنا في الأوزان التي يطرد فيها الجمع على (أَفْعَال).

---

(١) ينظر: ص١٣-١٤ من هذه الدراسة.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٤٢؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٢٠؛ وابن سيده، "المخصص"، ٢: ٧١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٣١٥؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٢١٢.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٤٢؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٢٠؛ وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٨١- ٤٨٢؛ والزمخشري، "المفصل"، ٢٤٢؛ والرضي، "شرح الشافية"، ١: ٤٧١، و٢: ١٧٥؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٢١٢؛ والأزهري، "التصريح"، ١: ٨٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣.

(٥) ينظر: الفارضي، "شرح الألفية"، ٤: ٢٠٦.

(٦) ينظر: ص١٨ من هذه الدراسة.

(٧) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٦، والمبرد، "المقتضب"، ٢: ١٩٨، والزجاجي، "الجمل في النحو"، ٣٧٠؛ وأبو علي الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه"، ٤: ١١٥؛ وابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ٢: ٦٠٧-٦٠٨.

والعلة التي ذكرها النحويون في جواز(فَيْعِل) على (أَفعَال) هي الحمل على بناء (فَاعِل)، فلمّا كان (فَيْعِل) مطابَقًا لفاعِل في العِدَّةِ والحَرَكَةِ والسُّكُونِ، حملوه عليه، وكَسَّرُوه على ما يُكَسَّرُ عليه فاعِلٌ(١). قال أبو علي الفارسي: "لمَّا جُمِع [فَيْعِل](٢) جمعًا وافق فيه جمع فَاعِل، فقيل: مَيْتٌ وأمْوات، كما قيل: شاهِدٌ وأشْهاد، وصاحِبٌ وأصْحابٌ، كذلك جُمِع ها هنا كما جُمِع فَاعِلٌ"(٣).

ويتبين مما سبق أَنَّ أكثر النحاة ذهبوا إلى جواز واطراد جمع (فَيْعِل) على (أَفْعَال)؛ كجمع (مَيِّت) على (أموات)، وهذا ظاهر في أقوالهم ومؤلفاتهم؛ وعليه أرى أَنَّ جمع (مَيّت) على (أموات) هو جمع قياسيٌّ مستعملٌ عند جلِّ النحاة، ولم يذهب إلى شذوذه –وفق ما وقفتُ عليه– إلا النزر اليسير من النحويين، والله أعلم.

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٤٢؛ وأبو علي الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه"، ٤: ١١٥؛ وابن سيده، "المخصص"، ٢: ٧١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣/٣١٥، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٢١٢.

(٢) ورد في المطبوع (فَيْعَل) ولعله تصحيف، والصواب ما أثبتناه في المتن. ينظر في ذلك: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٤٢؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٢٠.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه"، ٤: ١١٥.

المبحث الثاني: ما جُمِع شذوذًا على وزن (أَفْعُل)

ورد على هذا البناء ثلاثة جموع في تفسير البحر المحيط، قال أبو حيان بشذوذها، وهي: (ثَوْبٌ وأَثْوُبٌ، وعَيْنٌ وأَعْيُنٌ، وجَبينٌ وأَجْبُنٌ)، وهذه الجموع جاءت على نمطين هما:

أ- جمع فَعْل على أَفْعُل:

قال أبو حيان: "وأَفْواجًا: جَمْعُ فَوْجٍ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَقِيَاسُ جَمْعِهِ أَفْوُجٌ، وَلَكِنِ اسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَعُدِلَ إِلَى أَفْوَاجٍ، كَأَنَّهُ يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ كَالصَّحِيحِ، فَكَمَا أَنَّ قِيَاسَ فَعْلٍ صَحِيحُهَا أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَفْعُلٍ لَا عَلَى أَفْعَالٍ، فَكَذَلِكَ هَذَا، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا الْمُعْتَلِّ بِالْعَكْسِ. الْقِيَاسُ فِيهِ أَفْعَالٌ، كَحَوْضٍ وَأَحْوَاضٍ، وَشَذَّ فِيهِ أَفْعُلٌ، كَثَوْبٍ وَأَثْوُبٍ"(١).

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا** ﴾ [البقرة: ٦٠] "وَجُمِعَ عَلَى أَعْيُنٍ شَاذٌّ، أَوْ عُيون قِيَاسًا، وَقَالُوا: فِي الْأَشْرَافِ مِنَ النَّاسِ: أَعْيَانٌ"(٢).

الدراسة:

الأصل في الاسم الثلاثي المعتل العين بالواو أو بالياء على وزن (فَعْل) أن يُجمع في القلة على (أَفْعَال)، وذلك نحو: فوجٍ وأفواجٍ، وبيتٍ أبياتٍ(٣). ولا يجمع

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٥٦٣. وينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤٠٩.

(٢) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٥٣. وينظر: محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، وبيروت: دار كنوز إشبيليا، د.ت). ٩: ٣٠٠؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ٢: ٧٥١.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٦؛ وابن الأثير، "البديع"، ٢: ١١٦؛ والرضي، =

ما كان بهذه الصورة على (أَفْعُل)؛ كراهية الضمة في الواو والياء؛ إذ الضمّةُ على الواو والياء مستثقَلة، فصاروا إلى بناء آخر، وهو (أفْعالٌ)[١].

أَمَّا الثلاثي الصحيح الفاء والعين، غير المُضاعَف، وهو على وزن (فَعْل)، فالأصل فيه أن يجمع على (أَفْعُل)، نحو: نَفْس وأَنْفُس، وشَهْر وأَشْهُر[٢]. وشذَّ مجيئه من معتلّ الفاء، كوجهٍ وأَوجهٍ، ومن معتل العين بالياء، كعينٍ وأعيُنٍ، أو بالواو، كثوب وأثوب، ومن المضاعف، كصَكٍّ وأصُكٍّ، وكفٍّ وأكُفٍّ.

وقد ذكروا أَنَّ بناء (أَفْعُل) في القلة يطرد في نوعين من المفردات:

الأول– ما كان على فَعْل بشرطين؛ أحدهما: أن يكون اسمًا، وأن يكون صحيح العين، نحو: فَلْس، وكَف، ووَجْه، فتقول في هذه: أفْلُسٍ، وأكُفٍّ، وأوجُهٍ.

والثاني– ما كان رباعيًّا، بأربعة شروط: أن يكون اسمًا، وأن يكون بمدة ثالثة، وأن يكون مؤنثًا، وأن يكون بلا علامة، نحو: ذِرَاع، ويمين، فتقول فيها: أذرُع، وأيمُن[٣].

أَمَّا جمع ثَوْبٍ على أَثْوُبٍ فالنحويون فيه على مذهبين:

الأول– من صرَّح بأَنَّهُ شاذٌّ، وهو قول جمهور النحويين[٤]، وبعض

=

"شرح الشافية"، ٢: ٩٠.

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٦؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٦٤.

(٢) ينظر: ابن الأثير، "البديع"، ٢: ١١٦.

(٣) ينظر: المرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٠؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٤: ٣٠٨؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٢؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٤٨.

(٤) ينظر: الزمخشري، "المفصل"، ٣٣٩؛ وابن الحاجب، "الشافية"، ٧٣؛ وعبد الله بن الحسين =

المفسرين[1].

الثاني- من أورد هذا الجمع، ولم يصرّح بالشذوذ، وأولهم سيبويه[2]؛ إذ بيَّن أَنَّهُ مسموع على قلة، ووافقه في عدم التصريح والقول بالندرة والقلة بعض النحويين[3].

والعلة عند أصحاب هذا المذهب أَنَّ من جمع هذا الجمع إِنَّمَا جاء به

=

العكبري. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: عبد الإله النبهان، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م). ٢: ١٨١، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٦٤؛ وابن عصفور، "المقرب"، ٢: ١١٠؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨١٦، ١٨١٩، والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ١٠٠، وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٧؛ ومحمد بن حسن بن الصائغ. "اللمحة في شرح الملحة". تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م). ١: ٢٠٨؛ وابن عقيل، "شرح الألفية"، ٤: ١١٦؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٤: ٣٠٨؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٢، والأشموني، "شرح الألفية"، ٤٤٤/١، والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٤٨.

(١) ينظر: الألوسي، "روح المعاني"، ١٥: ٤٩٢.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"،٣: ٥٨٨٧.

(٣) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ١: ١٣٢، ٢: ١٩٩، وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٤٣٣؛ والقيرواني القزاز، "ما يجوز للشاعر في الضرورة". تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، (د.ط، الكويت: دار العروبة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م). ٢٦٥؛ القاسم بن الحسين الخوارزمي صدر الأفاضل. "التخمير شرح المفصل". تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م). ٢: ٣٣٨؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٩٠؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٠، والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٤٨.

على الأصل[١]، وقيَّده بعضهم بالضرورة الشعرية[٢].

وأَمَّا جمع عَينٍ على أَعْيُنٍ، فَإِنَّهُ يقال فيه ما قيل في أثوُبٍ من حيث العلة في عدم جواز جمع ما كان على (فَعْل) المعتل العين بالياء على (أَفْعُل)، وهي نفورهم من ثقل ضمة الواو أو الياء فيما كان معتل العين بالواو أو الياء إذا جُمِع على (أَفْعُل)؛ ولذلك جمعوه على (أَفْعَال)؛ إيثارًا للسهولة وجنوحًا إلى التخفيف والتيسير.

والنحويون في جمع عَينٍ على أَعْيُنٍ على مذهبين أيضًا:

الأول– من صرَّح بأَنَّهُ شاذٌّ، وهو قول جمهور النحويين[٣]، وبعض المفسرين[٤].

الثاني– من أورد هذا الجمع، ولم يصرّح بالشذوذ، وهو مذهب سيبويه[٥]، وبعض النحويين[٦].

وعلَّل أصحاب هذا المذهب لصحة جواز هذا الجمع بالحمل على الأصل، وهو

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٧– ٥٨٨، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٦٤.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ١: ٢٩، ١٣٢، ٢: ١٩٩؛ والقزاز، "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، ٢٦٥.

(٣) ينظر: الزمخشري، "المفصل"، ٣٣٩؛ وابن الحاجب، "الشافية"، ٧٣؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٦٤، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨١٦، ١٨١٩، والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ١٠٠، وابن الناظم، " شرح الألفية"، ٥٤٧؛ وابن عقيل، "شرح الألفية"، ٤: ١١٦؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٤: ٣٠٨؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٢، والأشموني، "شرح الألفية"، ١: ٤٤٤؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٤٨.

(٤) ينظر: الألوسي، "روح المعاني"، ١٥: ٤٩٢.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب "، ٣: ٥٨٨.

(٦) ينظر: المبرد، "المقتضب"،١: ١٣٢، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٦٤.

صحيح العين، فبنوا ما كان معتل العين على هذا الأصل، وحملوه عليه(١).

وذكر بعض المحدثين أَنَّ (أعين) جمع قلة للعين الباصرة، وَأَنَّ عين الماء تجمع جمع كثرة على عُيُون، مستدلًّا على ذلك باستعمال القرآن لهذين البناءين(٢).

يتبين مما سبق أَنَّ الحكم بشذوذ جمع ثَوْبٍ على أَثْوُبٍ هو مذهب جمهور النحويين الذين أشاروا إلى استعمال بعض العرب لهذا الجمع؛ إذ قَصَرَه بعضهم على الضرورة الشعرية، وقال بعضهم بندرته؛ وبناء على ذلك أرى أَنَّ هذا الجمع جمع شاذٌّ؛ وذلك لمخالفته لما قرره النحويون من أَنَّ الاسم الثلاثي معتل العين بالواو أو بالياء على وزن (فَعْل) يُجمع في القلة على (أَفْعَال). وَأَنَّ ما اعتل به المجيزون من علل لا تخرجه من حكم الشذوذ ومخالفة القياس، لا سيما وهو قليل الاستعمال، وليس مطردًا، ويبدو لي قوة الرأي القائل بِأَنَّ هذا الجمع مقصور على الضرورة الشعرية، وأنه شاذٌّ في القياس والاستعمال.

وأَمَّا جمع عَيْن على أَعْيُن، فالذي أميل إليه هو جواز هذا الجمع لاطراده، وكثرة استعماله، وروده في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعًا(٣)، كما ورد كثيرًا في الشعر، وفي الحديث الشريف، وهي كثرة تسوغ قياسيته.

---

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٨٨؛ والمبرد، "المقتضب"،١: ١٣٢؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٦٤.

(٢) ينظر: فاضل صالح السامرائي. "معاني الأبنية في العربية". (ط٢، عمّان: دار عمار، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م). ١٤٠.

(٣) ينظر الآيات: المائدة: ٨٣، والأعراف: ١١٦، و١٧٩، و١٩٥، والأنفال: ٤٤ (في موضعين من الآية نفسها)، والتوبة: ٩٢، وهود: ٣١، و٣٧، والكهف: ١٠١، والأنبياء: ٦١، والمؤمنون: ٢٧، والفرقان: ٧٤، والسجدة: ١٧، والأحزاب: ١٩، و٥١، ويس: ٦٦، وغافر: ١٩، والزخرف: ٧١، والطور: ٤٨، والقمر: ١٤، و٣٧.

ب– جمع فَعِيْل على أَفْعُل:

قال أبو حيان: "وَشَذَّ جَمْعُ الْجَبِينِ عَلَى أَجْبُنٍ، وَقِيَاسُهُ فِي الْقِلَّةِ أَجْبِنَةٌ، كَكَثِيبٍ وَأَكْثِبَةٍ، وَفِي الْكَثْرَةِ: جَبَنَاتٌ وَجُبُنٌ، كَ (كُثُبَاتٌ وَكُثُبٌ)"(١).

الدراسة:

القياس في (جَبِينِ) أن يجمع جمع قلة على (أَجْبِنَةٌ)؛ وذلك لِأَنَّ بناء (أَفْعِلَة) يَطَّرد في جمع كل اسم مذكر رباعي ثالثه حرف مدٍّ(٢). و(جبين) متحقق فيه هذا الشرط، فهو إذًا جمع قياسي، كما ذكر أبو حيان(٣)، وذكره غيره(٤).

وأَمَّا جَمْعُ جَبِينِ عَلَى أَجْبُنٍ جمعَ قلة، فَإِنَّ بناء (أَفْعُل) يطّرد في كل اسم صحيح العين، نحو: نَفْس وأَنْفُس، أو في الاسم الرباعي المؤنث، الخالي من تاء التأنيث، وقبل

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٩: ١١٤– ١١٥.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٤، والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٦– ٢٠٩، وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٦، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣، وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٨؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٦، والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٤١، والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٩: ١١٥.

(٤) ينظر: ابن يسعون، "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح"، ٢: ١١٨٥؛ وابن منظور، "لسان العرب"، مادة: جبن، ١٣: ٨٥؛ ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادي. "القاموس المحيط". تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، (ط٨، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م). مادة: جبن، ١١٨٥؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٩: ٣٢٤، والزبيدي، "تاج العروس"، مادة: جبن، ٣٤: ٣٤٥، والألوسي، "روح المعاني"، ١٢: ١٢٤.

آخره مدّ، نحو: ذراع وأذرع[١]. وجبين اسم رباعي مذكر[٢]، ويشترط فيما كان رباعيًّا أن يكون مؤنثًا؛ وعليه فَإِنَّ جمعه على أَجْبُنٍ يُعَدُّ جمعًا شاذًّا.

وقد قال بشذوذ جمع جَبِينِ عَلَى أَجْبُنٍ عدد من النحويين[٣]، وبعض المفسرين[٤].

وأورده بعض اللغويين، ولم يقولوا بشذوذه[٥].

وحمله بعض المُحدَّثين على معنى التأنيث، وذلك أنَّ الجبين بمعنى الجبهة[٦].

ويتبين مما سبق أَنَّ أكثر العلماء حكموا بشذوذ هذا الجمع، لمخالفته للقياس؛ وذلك أَنَّ القياس في (أَفْعُل) أن يكون جمع (فعيل) إذا كان مؤنثًا، والجبين مذكر، وبناءً على هذا الضابط، وقلة ما سُمِع عن العرب في جمع (جبين) على (أجبن) يترجّح لديَّ صحة ما ذهب إليه أبو حيان، وغيره من النحويين والمفسرين من القول بشذوذ هذا الجمع قياسًا واستعمالًا، والله أعلم.

---

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٥، وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٤٩؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٠؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٤: ٣٠٨؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٢، والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٤٨.

(٢) ينظر: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري. "المذكر والمؤنث". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف– لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م). ١: ٣٣٥.

(٣) ينظر: ابن يسعون، "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح"، ٢: ١١٨٥؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ١٣٣.

(٤) ينظر: السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٩: ٣٢٤؛ والألوسي، "روح المعاني"، ١٢: ١٢٤.

(٥) ينظر: مادة (جبن) في كلٍّ من: ابن منظور، "لسان العرب"، ١٣: ٨٥؛ والفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، ١١٨٥؛ والزبيدي، "تاج العروس"، ٣٤: ٣٤٥.

(٦) ينظر: عباس حسين الرفايعة. "ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي". (ط١، عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م). ١٠٧.

المبحث الثالث: ما جُمِع شذوذًا على (أَفْعِلَة)

بعد الاستقصاء والتتبع في الجموع الشاذة التي جاءت على بناء (أَفْعِلَة) في تفسير البحر المحيط وجدتها لا تخرج على الأنماط الثلاثة الآتية:

أ– جمع فَعْل على أفعلة:

قال أبو حيان: "وقرأت أُمُّ الهيثم «أَفْوِدَة» بواوٍ مكسورة... قَالَ صَاحِبُ اللَّوَامِحِ: وَهُوَ جَمْعُ وَفْدٍ، وَالْقِرَاءَةُ حَسَنَةٌ: لَكِنِّي لَا أَعْرِفُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ، بَلْ ذَكَرَهَا أَبُو حَاتِمٍ انْتَهَى. أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ فِي فُؤَادٍ بَعْدَ الضَّمَّةِ كَمَا أُبْدِلَتْ فِي جَوْنٍ، ثُمَّ جَمَعَ فَأَقَرَّهَا فِي الْجَمْعِ إِقْرَارَهَا فِي المفرد. أو هو جَمْعُ وَفْدٍ كَمَا قَالَ صَاحِبُ اللَّوَامِحِ، وَقُلِبَ؛ إِذِ الْأَصْلُ أَوْفِدَة. وَجَمْعَ فَعْلٍ عَلَى أَفْعِلَةٍ شَاذٌّ، نَحْوَ: نَجْدٍ وَأَنْجِدَةٍ، وَوَهْيٍ وَأَوْهِيَةٍ"(١).

ذكر أبو حيان في هذا النص ثلاثة جموع جاءت في المفرد على وزن (فَعْل)، وجمعت تكسيرًا للقلة على بناء (أَفْعِلَةٍ)، على غير قياس، وهي: (وَفْدٌ وأَوْفِدَةٌ، ونَجْدٌ وأَنْجِدَةٌ، ووَهْيٌ وَأَوْهِيَةٌ).

الدراسة:

يطَّرد بناء (أَفْعِلَة) في جمع كل اسم مذكر رباعي ثالثه حرف مدٍّ، وذلك في الأوزان الآتية(٢):

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦: ٤٤٧.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٦– ٢٠٩؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٦، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣؛ وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٨؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٦؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٤١؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٦.

- فَعَال، نحو: جواب وَأَجْوِبَة، وَطَعَام وأَطْعِمَة.
- فِعَال، نحو: نِصَاب وَأَنْصبة، وَزِمَام وَأَزِمَّة.
- فُعَال، نحو: غُرَاب وَأَغْرِبَة.
- فَعِيل، نحو: رَغِيْف وَأَرْغِفَة، ذَلِيْل وأَذِلَّة.
- فَعُول، نحو: عَمُود وَأَعْمِدَة.

و(وَفْدٌ) على وزن (فَعْل)، ولا يجمع ما كان ثلاثيًّا على (أَفْعِلَة)؛ لِأَنَّ من شروط ما يجمع على (أَفْعِلَة) أن يكون رباعيًّا؛ ولذا حكم أبو حيان على هذا الجمع بالشذوذ، وتابعه في هذا الحكم بعض المفسرين(١).

ويذكر أصحاب المعاجم أَنَّ الوَفْدَ جمعٌ واحده وافِدٌ(٢). ويجمع الوفد على: أَوْفاد(٣)، ووُفُود(٤)، وأَوْفِدة(٥)، ووَفَد(٦)، ووُفَّد(٧). فـ(أَوْفِدة) على هذا يكون جمع الجمع.

---

(١) ينظر: الألوسي، "روح المعاني"، ٧: ٢٢٦، والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٧: ١١٣-١١٤.

(٢) ينظر: مادة (وفد) في كلٍّ من: الجوهري، "الصحاح"، ٢: ٥٥٣؛ وابن منظور، "لسان العرب"، ٣: ٤٦٤؛ والفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، ٣٢٦.

(٣) ينظر: مادة (وفد) في كلٍّ من: الجوهري، "الصحاح"، ٢: ٥٥٣؛ والفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، ٣٢٦.

(٤) ينظر: مادة (وفد) في كلٍّ من: الجوهري، "الصحاح"، ٢: ٥٥٣؛ وابن منظور، "لسان العرب"، ٣: ٤٦٤؛ والفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، ٣٢٦.

(٥) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي. "العين". تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت). مادة: وفد، ٨: ٨٠.

(٦) ينظر: ابن دريد، "جمهرة اللغة"، ٢: ٦٧٤.

(٧) ينظر: الفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، مادة: وفد، ٣٢٦.

والذي أراه –بعد هذا العرض– أَنَّ (وَفْدًا) لا يجمع على (أَوْفِدة)؛ لِأَنَّ من شروط ما يجمع على (أَفْعِلَة) أن يكون رباعيًّا، وثالثه حرف مدٍّ[١]، و(وَفْدٌ) اسم ثلاثي، وليس ممدودًا ثالثه، فلا يجمع على (أفْعِلة)؛ وعليه فَإِنِّي أتفق مع رأي أبي حيان، ومن قال بقوله في الحكم على هذا الجمع بالشذوذ.

أَمَّا جمع نَجْدٍ على أَنْجِدَة، فَإِنَّ أكثر النحويين قالوا بشذوذ هذا الجمع، وَأَنَّهُ من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه[٢].

ومن العلماء من حكى هذا الجمع، وجعله قياسًا[٣].

وجعل بعضهم مجيء (أَنْجِدَة) جمعًا لـ(نَجْد) من القليل النادر[٤].

وقال بعض اللغويين والنحاة: إنَّ (أَنْجِدَة) هو جمع الجمع، فهو جمع (نِجَادٍ)، و(نِجَادٌ) جَمْعُ (نَجْدٍ)[٥]. وقال آخرون: جُمِع (نَجْدٌ) على (نُجُودٍ)، ثمّ جُمِع (نُجُودٌ) على

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٤، والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٩، وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٦؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٣٩، والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٦.

(٢) ينظر: الزمخشري، "المفصل"، ٢٧٤؛ وابن يعيش، "شرح المفصل ٤: ٤١؛ وابن الحاجب، "الشافية"، ١: ٤٣؛ وابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ٢٧٠؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣– ١٨٢٤؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٨٩؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٤٠٨/٣؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٩: ٤٧٧٠ – ٤٧٧١؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٧.

(٣) ينظر: ابن الأثير، "البديع"، ٢: ١١٦.

(٤) ينظر: السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٧: ١١٤؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٥٠.

(٥) ينظر: ابن الأثير، "البديع"، ٢: ١١٦؛ وصدر الأفاضل، "التخمير شرح المفصل"، ٣: ٦٨؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١.

(أَنْجِدَة)[1].

ويبدو لي -بعد هذا العرض- أَنَّ (نَجْدًا) لا يصحُّ جمعه على (أَنْجِدَة)؛ لِأَنَّ من شروط ما يجمع على (أَفْعِلَة) أن يكون رباعيًّا، وثالثه حرف مدٍّ[2]، و(نَجْدٌ) اسم ثلاثي، وليس ممدودًا ثالثه، فلا يجمع على (أفْعِلة)، وقد مرَّ بنا أَنَّ أكثر النحويين يقولون بشذوذ هذا الجمع[3].

وأَمَّا جمع وَهْيٍ على أَوْهِيَةٍ، فَإِنَّ أكثر النحويين والمفسرين على القول بشذوذ هذا الجمع[4]، ولم أقف على من قال بجوازه.

وعليه أرى أَنَّ الاسم (وهيًا) لا يجمع على (أَوْهِيَةٍ)؛ لِأَنَّ من شروط ما يجمع على (أَفْعِلَة) أن يكون رباعيًّا، وثالثه حرف مدٍّ[5]، و(وهيٌ) اسم ثلاثي، وليس ممدودًا

---

(١) ينظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة: نجد، ٢: ٥٤٢؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١؛ وابن عاقل، "المساعد"، ٣: ٤٠٨.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٩؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٦؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣، ١٨٢٣؛ وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٨؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٦؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٣٩؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٦.

(٣) ينظر: ص٢٣- ٢٤ من هذه الدراسة.

(٤) ينظر: ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص٢٧٠؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣- ١٨٢٤، وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٠٩؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٤١؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٧: ١١٤؛ والألوسي، "روح المعاني"، ٧: ٢٢٦.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٩؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٦، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣، ١٨٢٣؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٦؛ =

ثالثه، فلا يجمع على (أفْعِلة).

ب– جمع فَاعِل على أَفْعِلَة:

قال أبو حيان: "﴿ مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٤] هُوَ جَمْعُ وَادٍ، وَأَفْعِلَةٌ فِي جَمْعِ فَاعِلٍ الِاسْمُ شَاذٌّ، نَحْوُ: نَادٍ وَأَنْدِيَةٍ، وَجَائِزٍ وَأَجْوِزَةٍ. وَالْجَائِزُ: الْخَشَبَةُ الْمُمْتَدَّةُ فِي أَعْلَى السَّقْفِ"(١). وقال أيضًا: ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾[الرعد: ١٧]، وَقِيَاسُهُ فَوَاعِلُ، لَكِنَّهُمُ اسْتَثْقَلُوهُ لِجَمْعِ الْوَاوَيْنِ. قَالَ النَّحَّاسُ: وَلَا أَعْرِفُ فَاعِلًا أفعِلَة سِوَاهُ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ نَادٍ وَأَنْدِيَةً"(٢).

ذكر أبو حيان في هذين النصين ثلاثة جموع جاءت في المفرد على وزن (فاعل)، وجُمِعت تكسيرًا للقلة على بناء (أَفْعِلَةٍ)، على غير قياس، وهي: (وادٍ وأَوْدِيَةٌ، ونَادٍ وَأَنْدِيَةٌ، وجَائِزٌ وأَجْوِزَةٌ)، وبيَّن أن فَاعِلًا لا يجمع على أَفْعِلَةٌ، وما ورد منها على أفعلة فهي من المسموع الذي لا يقاس عليه، وبمثل ذلك حكى في الارتشاف(٣).

الدراسة:

سبقت الإشارة إلى أوزان الاسم المفرد التي يجمع عليها هذا البناء، وهي فَعَال، نحو: طَعَام وأَطْعِمَة، وفِعَال، نحو: نِصَاب وَأَنْصِبَة، وفُعَال، نحو: غُرَاب وَأَغْرِبَة، وفَعِيل،

=

والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٣٩، والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٦.

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٩: ٤٤٦.

(٢) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٥: ٤٨٨.

(٣) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٣٠٢، ٤١٨

نحو: رَغِيْف وَأَرْغِفَة، وفَعُول، نحو: عَمُود وَأَعْمِدَة. و(وادٍ) على وزن (فاعِل)[١]، فهو ليس من الأوزان التي تجمع على (أَفْعِلَة).

وذكر بعض العلماء أَنَّ جمع وادٍ على أوْدِية شاذٌّ[٢]، وقال آخرون بأَنَّهُ لم يجمع على (أَفْعِلَة) غيره[٣]، واستُدرِك على هذا القول أَنَّهُ قد ورد: نادٍ وأَنْدِية، وجائِز وأَجْوِزة[٤].

وذكر أبو حيان أَنَّ القياس فيه أن يجمع على فواعل؛ لكنهم استثقلوا جمع واوين، فجمعوه على أَفْعِلَة[٥]، وهذه العلة سبق أن ذكرها بعض العلماء[٦].

وذكر أبو علي الفارسي علة أخرى، وهي اشتراك فعيل وفاعل في كثير من المواضع، نحو عليم وعالم، وولي ووالٍ، فكما جُمِع فعيل على أفعلة، شُبِّه هذا الحرف بفاعل[٧]. ونقل هذه العلة عن أبي علي الفارسي جمعٌ من اللغويين والمفسرين[٨].

---

(١) ينظر: ص ٢٤ من هذه الدراسة.

(٢) ينظر: ابن يسعون، "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح"، ٢: ٨٧٨؛ والعكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٢: ٧٥٦؛ والقرطبي، "تفسير القرطبي"، ٨: ٢٩١؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٦: ١٣٨؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٠٧؛ والفارضي، "شرح الألفية"، ٤: ٢٠٧.

(٣) ينظر: الفراهيدي، "العين"، ٨: ٩٩؛ وابن دريد، "جمهرة اللغة"، ٣: ١٣٣٢؛ وابن خالويه، "ليس في كلام العرب"، ٣٣١- ٣٣٢؛ وأبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، ٥: ٣٧٩؛ والعكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٢: ٧٥٦.

(٤) ينظر: الفراهيدي، "العين"، ٨: ٩٩؛ والعكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٢: ٧٥٦؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٦: ١٣٨، ٩: ٦٧٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط، ٤٨٨/٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٢٩٦/٣.

(٧) ينظر: أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، ٥: ٣٧٩.

(٨) ينظر: الواحدي، "التفسير البسيط"، ١٢: ٣٣٢؛ والرازي، "تفسير الرازي"، ١٩: ٣٠؛ والعكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٢: ٧٥٦؛ وصدر الأفاضل، "التخمير شرح =

وأورد بعضهم هذا الجمع ولم يقولوا بشذوذه[١]، وبعضهم حكم بندرته وقلته[٢].

وأَمَّا جمع نَادٍ على أَنْدِيَةٍ فَإِنَّ بناء (أَفْعِلة) يطَّرد في جمع كل اسم مذكر رباعي ثالثه حرف مدٍّ[٣]، والاسم: (نادٍ)، اسم ثلاثي، ومَدَّتُه ثانية، وما كانت فيه المدَّة ثانية فلا يجمع على أفعِلة قياسًا[٤].

والنحويون يذكرون أَنَّهُ سُمع عن بعض العرب أَنَّهُم يجمعون (ندًى) على (أَنْدِيَة) وذلك شاذ[٥]، وذكر بعضهم أن (أَنْدِيَة) جمع (نَدِيّ)[٦].

=

المفصل"، ٢: ٣٦٤؛ وأبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٥: ١٤، والألوسي، "روح المعاني"، ٧: ١٢٢– ١٢٣.

(١) ينظر: ابن القَطَّاع، "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر"، ٢٧٣؛ وابن الأثير، "البديع"، ٢: ١٣٢؛ الرضي، "شرح الشافية"، ٢: ١٥٤.

(٢) ينظر: ابن خالويه، "ليس في كلام العرب"، ٣٣١؛ وابن سيده، "المخصص"، ١: ٥٠٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٩٦.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٩؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٦، وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٨؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٦؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٦.

(٤) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٤٢.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٤٠؛ وأحمد بن محمد بن الوليد. "المقصور والممدود". تحقيق: بولس برونله، (مطبعة ليدن، ١٩٠٠م). ١٤٨؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤: ٢٧٣؛ وابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ٢: ٢٦٧، والزمخشري، "المفصل"، ٢٧٤؛ وصدر الأفاضل، "التخمير شرح المفصل"، ٣: ٦٨؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤١، والرضي، "شرح الشافية"، ٢: ٣٢٩، وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٣٣١، وابن منظور، "لسان العرب"، مادة: ندي، ١٥: ٣١٣.

(٦) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٣: ٨٢؛ وابن دريد، "جمهرة اللغة"، ٣: ١٣٣٢؛ وابن الشجري، =

وذكر السيرافي وابن جني ثلاثة أقوال للنحويين في هذا الجمع، وهي[١]:

الأول: أنه جمع (نَدِيّ).

الثاني: أنه جُمِع (نَدًى) على (نداء)، كما قالوا: (جَمَل) و(جِمَال) و(جَبَل) و(جِبَال)، ثم جُمِع (فِعَال) على (أَفْعِلَة).

الثالث: أن هذا الجمع شاذٌّ.

وحكى آخرون أَنَّهُ قد سُمِع -على قلة- جمع (نادٍ) على (أندية)[٢]، وأورده بعضهم ولم يحكموا عليه بالشذوذ أو القلة، ومفاد ذلك أَنَّهُم يقرون بجواز هذا الجمع[٣].

وأَمَّا جمع جَائِز على أَجْوِزَة فقد حكم عليه أكثرهم بالشذوذ والندرة[٤]،

=

"أمالي ابن الشجري"، ١: ٣٧٧- ٣٧٨.

(١) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤: ٢٧٣؛ وابن جني، "سر صناعة الإعراب"، ٢: ٢٦٧.

(٢) ينظر: الفراهيدي، "العين"، ٨: ٩٩؛ والعكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٢: ٧٥٦، والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٦: ١٣٨، ٩: ٦٧٤.

(٣) ينظر: الأزهري، " تهذيب اللغة"، ١٤: ١٦٤، والواحدي، "التفسير البسيط"، ١١: ٩٢؛ و١٢: ٣٣٢؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥: ٤٨.

(٤) ينظر: ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ٢٧٠؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٣؛ وابن منظور، "لسان العرب"، مادة: جوز، ٥: ٣٢٨؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤١٠، والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٧: ٣٨، ٩: ٦٧٤؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٩: ٤٧٧١؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٧؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣:٣٥٠، والزبيدي، "تاج العروس"، مادة: جوز، ١٥: ٨٠؛ والألوسي، "روح المعاني"، ١٣: ١٨٢- ١٨٣.

وحكاه بعضهم ولم يقل بشذوذه(١).

وبناء على ما سبق فالذي أذهب إليه هو أَنَّ جمع (وادٍ) على (أَوْدِيَة) ليس شاذًّا، وَأَنَّ أكثر أقوال من سبق ذكرهم نصَّت على أَنَّ جمع فَاعِلٍ عَلَى أَفْعِلَةٍ شَاذٌّ، إلا أَنَّهُ سُمِع جمع (وادٍ) على (أَوْدِيَة)، وقد ورد في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ﴾ [الرعد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿ مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وورد في السنة النبوية، كما في حديث الاستسقاء، وفيه: "اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالْجِبَالِ، وَالْآجَامِ وَالظِّرَابِ، وَالْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ"(٢).

أَمَّا جمع (نَادٍ) على (أَنْدِيَة)، وجمع (جَائِز) على (أَجْوِزَة)، فأرى أنهما من الجموع الشاذة، وذلك تبعًا لرأي أكثر النحويين واللغويين والمفسرين، وَإِنَّمَا استثنيتُ جمع وادٍ على أَوْدِيَة؛ لكثرة سماعه، ولما حكاه بعضهم من أَنَّهُ لم يسمع جمع فاعل على أَفْعِلَة غيره(٣).

---

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٤: ٣٥١، والأزهري، "تهذيب اللغة"، ١١: ١٠٢؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤١٠، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٤٢؛ والفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، مادة: جوز، ٥٠٦، والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٧.

(٢) ينظر: البخاري، "صحيح البخاري"، ٢: ٢٨، حديث رقم: (١٠١٣)؛ ومسلم، "صحيح مسلم"، ٦١٢/٢، حديث رقم: (٨٩٧).

(٣) ينظر: ابن خالويه، "ليس في كلام العرب"، ٣٣٢؛ الحسن بن أحمد الفارسي. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، (ط٢، دمشق/بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م). ٥: ٣٧٩؛ والواحدي، "التفسير البسيط"، ١٢: ٣٣٢؛ ومحمد بن عمر فخر الدين الرازي. "التفسير الكبير". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ). ١٩: ٣٠؛ وعبد الله بن الحسين العكبري. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، =

ج- جمع فَعِيْل على أَفْعِلَة:

ذكر أبو حيان أَنَّ جمع (شَحِيحٍ) على أَشِحَّة جمعٌ لا ينقاس، فقال: "أَشِحَّةً: جَمْعُ شَحِيحٍ، وَهُوَ الْبَخِيلُ، وَهُوَ جَمْعٌ لَا يَنْقَاسُ، وَقِيَاسُهُ فِي الصِّفَةِ الْمُضَعَّفَةِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ أَفْعِلاء، نَحْوَ: خَلِيلٍ وَأَخِلَّاءٍ فَالْقِيَاسُ أَشِحَّاءٌ، وَهُوَ مَسْمُوعٌ أَيْضًا"(١).

وهذا الجمع ذكره سيبويه فقال: "وقد يُكَسِّرُونَ المضاعفَ على أَفْعِلَةٍ، كما كسَّروه على أَفْعِلاء، وَإِنَّمَا هذان البناءان للأسماء، يعني أفعلةً وأفعلاء. وكما جاز أفعلاءٍ جاز أَفْعِلَةٌ، وهي بعد بمنزلتها في البناء، وفي أنَّ آخره حرف تأنيث كما أنَّ آخر هذا حرف تأنيث، نحو: أَشِحَّةٍ"(٢).

فالذي يدل عليه كلام سيبويه أنَّ جمع الصِّفَةِ الْمُضَعَّفَةِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ على أَفْعِلَة جمعٌ منقاس، وذكر السيرافي أَنَّهُ كثير، وأورد منه: "أَعِزَّةٌ"، و"أَذِلَّةٌ"(٣).

وذهب أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب إلى أنَّ مما سُمِع جمعه على أَفْعِلَة: شَحِيح، ونَجِيّ، قالوا: أَشِحَّة، أَنْجِيَة، فهما من المسموع الذي لا يقاس عليه(٤).

وهذا موافق لما ذكره النحاة من أَنَّ جمع فَعِيْل على أَفْعِلَة مما ينقاس فيه، ومنه:

=

د.ت). ٢: ٧٥٦؛ وصدر الأفاضل، "التخمير شرح المفصل"، ٢: ٣٦٤، وأبو السعود، "تفسير أبي السعود"، ٥: ١٤.

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٦٣.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٣٤.

(٣) ينظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٤: ٣٧٧.

(٤) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٧.

جَرِيبٌ وأَجْرِبَةٌ، وكَثِيبٌ وأَكْثِبَةٌ، ورَغِيفٌ وأَرْغِفَةٌ[١].

وأَمَّا جمع شحيح على أَشِحَّة، فقد ذهب بعض النحويين[٢] والمفسرين[٣] إلى أَنَّ هذا الجمع محفوظ لا يقاس عليه، وقال بعضهم بأَنَّهُ قليل نادر[٤].

وقد أشرتُ في أول هذه المسألة إلى أَنَّ سيبويه يرى جواز هذا الجمع، ولم يقل بشذوذه[٥]، وتابعه على ذلك جمع من النحويين[٦]، ووافقهم عليه بعض المفسرين[٧].

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٤، والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٢٠٩؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٤٤٩، ٣: ٦؛ وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٤٧.

(٢) ينظر: ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ٢٧٠؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٠٨؛ والمرادي، "تمهيد القواعد"، ٩: ٤٧٧١؛ ومحمد بن أبي بكر ابن القيم. "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م). ٢: ٨٩٩، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٣٩؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٧.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٩: ١٠٥؛ والألوسي، "روح المعاني"، ١١: ١٦٢.

(٤) ينظر: المرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٢؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٥٠.

(٥) ينظر: ص ٢٨ من هذه الدراسة.

(٦) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ١٧؛ وأبو علي الفارسي، "التكملة"، ٤٧٦؛ والزمخشري، "المفصل"، ٢٤١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٨٤؛ وابن الحاجب، "الشافية في علم التصريف"، ١: ٤٩؛ والرضي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ٢: ١٣٥؛ والفارضي، "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك"، ٤: ٢٠٨، ٢٣١.

(٧) ينظر: الواحدي، "التفسير البسيط"، ٧: ١٣١، ١٨: ٢٠٦؛ و القرطبي، "تفسير القرطبي"، ١٨: ٢٩؛ ومحمد بن محمد العمادي. "تفسير أبي السعود". (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت). ٧: ٩٦.

وأَمَّا جمع نجيّ على أَنْجِيَة، فمن النحويين من قال بِأَنَّ هذا الجمع من المحفوظ الذي لا يقاس عليه(١)، وقال بعضهم بأَنَّهُ قليل نادر(٢).

والذي يترجح لدي -بعد هذا العرض- أَنَّ جمع (فعيل) على (أَفْعِلَة) ليس شاذًّا، بل هو مطَرد قياسًا واستعمالًا، والحكم بالشذوذ لم يرد إلا عند قلة من النحويين.

(١) ينظر: ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ٢٧٠؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٤٠٨؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٩: ٤٧٧٣؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٤٠؛ والأزهري، "التصريح"، ٢: ٥٢٧.

(٢) ينظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٥٠.

المبحث الرابع: ما جُمِع شذوذًا على (فِعْلَة)

ورد على هذا البناء جمعٌ واحدٌ في تفسير البحر المحيط، قال أبو حيان الأندلسي بشذوذه، وهو جمع غُلَام على غِلْمَة. وفيما يلي تفصيل القول فيه:

– جمع غُلَام على غِلْمَة:

قال أبو حيان: "الْغُلَامُ: الشَّابُّ مِنَ النَّاسِ...، وَجَمْعُهُ عَلَى: غِلْمَةٍ، شَاذٌّ وَقِيَاسُهُ فِي الْقِلَّةِ: أَغْلِمَةٌ، وَجُمِعَ فِي الْكَثْرَةِ عَلَى: غِلْمَانٍ، وَهُوَ قِيَاسُهُ»[(١)].

الدراسة:

(غِلْمَة) على وزن (فِعْلَة)، وهذا الوزن من أبنية جمع القلة، ويرى الصرفيون أَنَّ هذا البناء من السماعي الذي لا يطرّد في مفردات معينةٍ، والألفاظ التي جاءت مجموعة على هذه الصيغة نُقلِت سماعًا، ولا يقاس عليها في جمع غيرها من الألفاظ[(٢)]؛ ولذلك تعددت أبنية المفرد التي جمعت على هذا البناء.

ومن أوزان المفرد التي جمعت على هذا البناء ما يلي[(٣)]:

- فَعَل، نحو: فَتَى وفِتْيَةٍ.

---

(١) أبو حين، "البحر المحيط"، ٣: ١٠٨.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٨٢٥-١٨٢٦؛ وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٩؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤٤١١٨- ٤١٩؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣:١١٣٨٨٤٤؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٥١١.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٣؛ والسيرافي، "شرح الكتاب" ٤: ١٥٢؛ وابن القَطَّاع الصقلي، "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر"، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٩م). ٢٦٤؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٩؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٥٤- ٥٥؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٥١.

- فُعَال، نحو: غُلاَمٍ وغِلْمَةٍ.
- فَعْل، نحو: شَيْخ وشِيخَةٍ.
- فَعَال، نحو: غَزَال وغِزْلَةٍ.
- فَعِيْل، نحو: صَبِيّ وصِبْيَةٍ.

وقد ألمح سيبويه إلى أَنَّ بعض العرب تستسيغ جمع صيغتي (فَعَل) و(فُعال) اللتين للمفرد على (فِعْلة) أكثر من جمعهما على صيغتي أَفْعِلَة وأَفْعَال اللتين هما الأصل قياس جمع لهاتين الصيغتين، كفتى: فتية، وغلام: غِلْمة، حيث يقول: "وغُلام وغِلمان، ولم يقولوا: أَغْلِمَة، واستغنوا بقولهم: ثلاثة غِلْمة، كما استغنوا بفتية عن أَفْتَاء"(١).

وقد تابع سيبويه جمعٌ من النحويين(٢) واللغويين(٣)، فحكوا ورود هذا الجمع عن العرب، ولم يحكموا بشذوذه؛ لِأَنَّهُ ليست من الأبنية المقيسة.

فالحكم بشذوذ جمع (غُلام) على (غِلْمَةٍ) لم يقل به -وفق ما وقفت عليه- سوى أبي حيان(٤)، وتابعه السمين الحلبي(٥).

---

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٣.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٢١١؛ وابن جني، "الخصائص"، ٣: ٢٤٦؛ والسيرافي، "شرح الكتاب"، ٤: ١٥٢؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٧٦؛ وابن الناظم، "شرح الألفية"، ٥٤٩؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٨- ٤١٩؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٣: ١٣٨٤؛ وابن عقيل، "شرح الألفية"، ٤: ١١٩؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧: ٥٤- ٥٥؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٣٦١؛ والفارضي، "شرح الألفية"، ٤: ٢١١.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة، ٩٦٠/٢، والصحاح، ١٧٨١/٥، ومقاييس اللغة، ٣٨٧/٤، والمخصص، ٦٠/١، ولسان العرب، ٤٩٣/١١، وتاج العروس، ١٧٦/٣٣.

(٤) أبو حيان، " البحر المحيط"، ٣: ١٠٨.

(٥) السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٣: ١٦٠.

وأبو حيان نفسه حكى ورود هذا الجمع في مواضع أخرى من كتبه، ولم يحكم عليه بالشذوذ[١].

والنحاة يذكرون الشذوذ في تصغير غُلَام على أُغَيلِمَة[٢]، كَأَنَّهُ تصغير أَغْلِمَة، والقياس فيه غُلَيْمَةٌ[٣]. ويذكرون أَنَّهُم استغنوا بغِلْمَةٍ عن أغْلِمَةٍ، من باب الاستغناء ببناء الأقل عن الأقل، وهو أسهل من بناء الأكثر عن الأقل، وبناء الأقل عن الأكثر[٤].

وبناء على ما سبق فالذي يترجَّح لديَّ هو جواز جمع (غُلام) على (غِلْمَةٍ)؛ متابعة لجمهور النحويين واللغويين والمفسرين، كما أَنَّ مما قرره النحويون أَنَّ بناء القلة (فِعْلَة) موقوفٌ على ما سُمع منه، وقد سُمع عن العرب جمع (فُعَال) على (فِعْلَة)، نحو: غُلاَمٍ وغِلْمَةٍ، كما مرَّ بنا[٥]، والله أعلم.

(١) أبو حيان، " البحر المحيط"، ٩: ٥١٦، ٥٤٩؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١: ٤١٨-٤١٩.

(٢) ينظر: ابن عقيل، " المساعد"، ٣: ٥٢٢؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ١٠: ٤٨٧٠.

(٣) ينظر: ابن عقيل، " المساعد"، ٣: ٥٢٢؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ١٠: ٤٨٧٠

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٠٣، وابن سيده، "المخصص"، ١: ٦٠، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢٧٦.

(٥) ينظر: ص٣٠ من هذه الدراسة.

الخاتمة:

بعد استقصاء الجموع التي حكم عليها أبو حيان الأندلسي بالشذوذ في تفسيره البحر المحيط، وقراءة متأنية لرأيه في ضوء ما قرّره النحويون واللغويون، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١- أَنَّ الحكم على بعض الجموع بالشذوذ ليس محل اتفاق، وَأَنَّ أبا حيان –رحمه الله– كان يتّبع منهجًا صارمًا في التقعيد الصرفي، متأثرًا بسابقيه، خصوصًا سيبويه وابن جني.

٢- أظهرت الدراسة أَنَّ جموع القلة الشاذة في تفسير البحر المحيط تعكس وعي أبي حيان بالتفريق بين القياس والسماع، وَأَنَّ حكمه بالشذوذ غالبًا ما ينبني على مخالفة القاعدة الصرفية المقررة عند البصريين.

٣- أَنَّ بعض هذه الجموع –عند التحقيق– يُعَدُّ مطردًا في الاستعمال، أو مقبولًا عند جمهور النحويين، وهو ما يرجّح أَنَّ الشذوذ هنا يخضع لتباين المذاهب النحوية وتعدد مناهجها.

٤- أَنَّ بعض ما حكم عليه أبو حيان بالشذوذ من جموع القلة هو من الجائز عند جمهور النحاة والمفسرين لاطراده في الاستعمال، وفي المقابل، هناك جموع قليلة حكم بشذوذها؛ لخروجها عن القياس، وعدم شيوعها في الاستعمال.

التوصيات:

١. إجراء دراسة مقارنة بين تفسير البحر المحيط وتفاسير أخرى كـ"الكشاف" للزمخشري، لرصد الفروقات في الحكم على الجموع الخارجة عن القياس.

٣. دعوة الباحثين إلى إعادة النظر في الأحكام النحوية القديمة في ضوء القرائن

الاستعمالية والشواهد القرآنية والحديثية.

٤. إنشاء معجم لغوي خاص بـ "جموع القلة الشاذة"، يتتبّعها في مصادر اللغة والتفسير والحديث والشعر؛ لتيسير الوقوف عليها.

٥. توظيف المعالجة الآلية للنصوص للكشف الإحصائي عن تكرار هذه الجموع ودرجات شيوعها في التراث العربي.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري. "البديع في علم العربية". تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).

الأزهري، خالد بن عبد الله. "التصريح على مضمون التوضيح". تحقيق: محمد باسل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

الأشموني، علي بن محمد. "شرح ألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

الألوسي، محمود بن عبد الله. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". تحقيق: علي عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث. "ديوان امرئ القيس". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٥، دار المعارف، ١٩٦٩م).

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "أسرار العربية"، تحقيق: فخر صالح قدارة، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م).

الأنباري؛ عبد الرحمن بن محمد. "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو". تحقيق: سعيد الأفغاني. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. "المذكر والمؤنث". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف- لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "الجامع الصحيح المختصر = صحيح البخاري".

تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٢هـ).
البغوي، الحسين بن مسعود. "معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي". تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، (ط٤، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).
الجرجاني، علي بن محمد. "التعريفات". تحقيق: إبراهيم الأبياري، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ).
ابن جني، أبو الفتح عثمان. "الخصائص". (ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).
ابن جني، أبو الفتح عثمان. "اللُّمَع في العربية". تحقيق: فائز فارس، (ط٢، إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م).
ابن جني، أبو الفتح عثمان. "سر صناعة الإعراب". تحقيق: حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).
الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح". (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م).
ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الشافية في علمي التصريف والخط". إعداد: صالح عبد العظيم الشاعر، (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م).
ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "أمالي ابن الحاجب"، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م).
أبو حيان، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، وبيروت: دار كنوز إشبيليا، د.ت).
أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ –

١٩٩٨م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "البحر المحيط في التفسير". تحقيق: صدقي محمد جميل. (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. "ليس في كلام العرب". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٢، مكة المكرمة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللُّمَع". تحقيق: فايز زكي محمد دياب، (ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧م).

الخضري، محمد. "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل". (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

الخفاجي، أحمد بن محمد. "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". (د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. "جمهرة اللغة". تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح الشافية". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).

رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب". تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م).

الرفايعة، عباس حسين. "ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي". (ط١، عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م).

رؤبة بن العجاج، "ديوان رؤبة بن العجاج". تحقيق: وليم بن الورد، (ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م).

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. "الجمل في النحو". حققه: د. علي توفيق

الحمد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

الزمخشري، محمود بن عمرو. "الكشاف". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).

الزمخشري، محمود بن عمرو. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق: د. علي بو ملحم، (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).

السامرائي، فاضل صالح. "معاني الأبنية في العربية". (ط٢، عمّان: دار عمار، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

ابن السراج، محمد بن السري. "الأصول في النحو"، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).

ابن سيدة، علي بن إسماعيل. "المخصص". تحقيق: خليل إبراهيم جفال، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ط، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". تحقيق: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، (ط١، مكة المكرمة: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

ابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري"، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م).

الشنفرى، عمرو بن مالك. "ديوان الشنفرى". جمع وتحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

ابن الصائغ، محمد بن حسن. "اللمحة في شرح الملحة". تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

الصبان، محمد بن علي. "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، "التخمير شرح المفصل". تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م).

الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق. "التبصرة والتذكرة". تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، (ط١، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. "المقرب". تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، (د.ط، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٩٨٦م).

عضيمة، محمد عبد الخالق. "دراسات لأسلوب القرآن الكريم". (د.ط، القاهرة: دار الحديث، د.ت).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "شرح ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٢٠، القاهرة: دار التراث، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق: د. محمد كامل بركات، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، بيروت: دار الفكر، دمشق؛ جدة: دار المدني، ١٤٠٠هـ - ١٤٠٥هـ).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "إعراب لامية الشنفري"، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: عبد الإله النبهان، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق: عوض بن حمد القوزي. (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ).

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. "التكملة". تحقيق: كاظم بحر المرجان، (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، (ط٢، دمشق/بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل البغداديات". تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، (د.ط، بغداد: مطبعة العاني، د.ت).

العمادي، محمد بن محمد. "تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم". (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).

ابن فارس، أحمد. "مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

الفارضي، شمس الدين محمد. "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك". تحقيق: مصطفى الخطيب، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م).

فخر الدين الرازي، محمد بن عمر. "التفسير الكبير". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت).

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. "القاموس المحيط". تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، (ط٨، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

القرطبي، محمد بن أحمد. "تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

القزاز القيرواني، "ما يجوز للشاعر في الضرورة". تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، (د.ط، الكويت: دار العروبة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

ابن القَطَّاع الصقلي، "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر"، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٩م).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات، (د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح التسهيل". تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (ط١، دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم أحمد

هريدي، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف، د.ط، ١٣٨٦هـ).

المرادي، حسن بن قاسم. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط١، بيروت: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد. "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق: مجموعة من المحققين، (د.ط، بيروت: دار الهداية، د.ت).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السَّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ).

ابن الناظم، بدر الدين. "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "أوضح المسالك"، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د.ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت).

الواحدي، علي بن أحمد. "التفسير البسيط". (ط١، الرياض: عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ).

ابن ولاد، أحمد بن محمد بن الوليد. "المقصور والممدود". تحقيق: بولس برونله،

(مطبعة ليدن، ١٩٠٠م).

ابن يسعون، يوسف بن يبقي. "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح". تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل". تحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

Bibliography

Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad al-Jazarī. "Al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyyah", investigated and studied by: Fatḥī Aḥmad ʿAlī, (1st ed., Makkah al-Mukarramah: Umm al-Qurā University, 1420 A.H).

Al-Azharī, Khālid ibn ʿAbdillāh. "Al-Taṣrīḥ ʿalā Maḍmūn al-Tawḍīḥ", investigated by: Muḥammad Bāsil, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1421 A.H. / 2000).

Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Tahdhīb al-Lughah", investigated by: Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, (1st ed., Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 2001).

Al-Ashmūnī, ʿAlī ibn Muḥammad. "Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik", (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1419 A.H. / 1998).

Al-Ālūsī, Maḥmūd ibn ʿAbd Allāh. "Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-l-Sabʿ al-Mathānī", investigated by: ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭiyyah, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1415 A.H.).

Imruʾ al-Qays ibn Ḥujar ibn al-Ḥārith. "Dīwān Imriʾ al-Qays", investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (5th ed., Cairo: Dār al-Maʿārif, 1969).

Al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, "Asrār al-ʿArabiyyah", investigated by: Fakhr Ṣāliḥ Qaddārah, (1st ed., Beirut: Dār al-Jīl, 1995).

Al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, "Al-Ighrāb fī Jadal al-Iʿrāb wa-Lumaʿ al-Adillah fī Uṣūl al-Naḥw", investigated by Saʿīd al-Afghānī, (1st ed., Damascus: Dār al-Fikr, 1377H/1957).

Al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim, "Al-Mudhakkar wa-l-Muʾannath", investigated by Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīmah, (1st ed., Cairo: Ministry of Endowments - Heritage Revival Committee, 1401 AH/1981).

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl, "Ṣaḥīḥ al-Bukhārī", investigated by: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, (1st ed., Beirut: Dār Ibn Kathīr, 1422 AH).

Al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Masʿūd, "Maʿālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qurʾān = Tafsīr al-Baghawī", investigated by Muḥammad ʿAbd Allāh al-Nimr, ʿUthmān Jumʿah Ḍumayriyah, and Sulaymān Muslim al-Ḥarash, (4th ed., Riyadh: Dār Ṭayyibah li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 1417H/1997).

Al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad, "Al-Taʿrīfāt", investigated by: Ibrāhīm al-Abyārī, (1st ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1405 AH).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān, "Al-Khaṣāʾiṣ", (4th ed., Cairo: Egyptian General Book Authority).
Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān, "Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah", investigated by Fāʾiz Fāris, (2nd ed., Irbid: Dār al-Amal, 2001).
Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān, "Sir Ṣināʿat al-Iʿrāb", investigated by: Ḥasan Hindāwī, (Damascus: Dār al-Qalam, 1413 AH/1993).
Al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād, "Al-Ṣiḥāḥ", (4th ed., Beirut: Dār al-ʿIlm li-l-Malāyīn, 1407 AH/1987).
Ibn al-Ḥājib, ʿUthmān ibn ʿUmar, "Al-Shāfiyah fī ʿIlmai al-Taṣrīf wa-l-Khaṭṭ", prepared by Ṣāliḥ ʿAbd al-ʿAẓīm al-Shāʿir, (1st ed., Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2010).
Ibn al-Ḥājib, ʿUthmān ibn ʿUmar, "Amālī Ibn al-Ḥājib", investigated by: Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qaddārah, (Beirut: Dār al-Jīl, 1989).
Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, "Al-Tadhyīl wa-l-Tatmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl", investigated by: Ḥasan Hindāwī, (1st ed., Damascus: Dār al-Qalam; Beirut: Dār Kunūz Ishbīliyyah).
Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, "Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-ʿArab", investigated, explained, and studied by: Rajab ʿUthmān Muḥammad, (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1418 AH/1998).
Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, "Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr", investigated by: Ṣidqī Muḥammad Jamīl, (1st ed., Beirut: Dār al-Fikr, 1420 AH).
Ibn Khālawaih, al-Ḥusain ibn Aḥmad, "Laisa fī Kalām al-ʿArab", investigated by: Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, (2nd ed., Makkah al-Mukarramah, 1399 AH/1979).
Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusain, "Tawjīh al-Lumaʿ", investigated by: Fāʾiz Zakī Muḥammad Diyāb, (2nd ed., Dār al-Salām, 2007).
Al-Khuḍarī, Muḥammad, "Ḥāshiyat al-Khuḍarī ʿalā Sharḥ Ibn ʿAqīl", (2nd ed., Beirut: Dār al-Fikr, 1424 AH/2003).
Al-Khafājī, Aḥmad ibn Muḥammad, "Ḥāshiyat al-Shihāb ʿalā Tafsīr al-Baiḍāwī", (Beirut: Dār Ṣādir).
Ibn Duraid, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan, "Jamharat al-Lughah", investigated by: Ramzī Munīr Baʿlabakkī, (1st ed., Beirut: Dār al-ʿIlm li-l-Malāyīn, 1987).
Al-Raḍī al-Astarābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, "Sharḥ al-Shāfiyah", investigated by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd et al., (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1395 AH/1975).
Raḍī al-Dīn al-Astarābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, "Sharḥ al-Raḍī

ʿalā al-Kāfiyah li-Ibn al-Ḥājib", revised and annotated by Yūsuf Ḥasan ʿUmar, (2nd ed., Benghazi: Manshūrāt Jāmiʿat Qāriyūnis, 1996).

Al-Rifāʿiʿah, ʿAbbās Ḥusain, "Ẓāhirat al-Shudhūdh fī al-Ṣarf al-ʿArabī", (1st ed., Oman: Dār Jarīr, 1426 AH/2006).

Ruʾbah ibn al-ʿAjjāj, "Dīwān Ruʾbah ibn al-ʿAjjāj", investigated by: William bin al-Ward, (2nd ed., Beirut: Dār al-Āfāq al-Jadīdah, 1980).

Al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq, "Al-Jumal fī al-Naḥw", investigated by: ʿAlī Tawfīq al-Ḥamd, (1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1404 AH/1984).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr, "Al-Kashshāf", (3rd ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1407 AH).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr, "Al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-Iʿrāb", investigated by: ʿAlī Bū Malḥam, (1st ed., Beirut: Maktabat al-Hilāl, 1993).

Al-Sāmuarāʾī, Fāḍil Ṣāleḥ, "Maʿānī al-Abniyah fī al-ʿArabiyyah", (2nd ed., Oman: Dār ʿAmmār, 1428 AH/2007).

Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sirrī, "Al-Uṣūl fī al-Naḥw", investigated by: ʿAbd al-Ḥusain al-Fatlī, (Beirut: Muʾassasat al-Risālah).

Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf, "Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn", investigated by: Aḥmad Muḥammad al-Khaṭṭāṭ, (Damascus: Dār al-Qalam).

Sībawaih, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qunbar, "Al-Kitāb", investigated by: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, (3rd ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1988).

Ibn Sīda, ʿAlī ibn Ismāʿīl, "Al-Mukhaṣṣaṣ", investigated by: Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, (1st ed., Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1417 AH/1996).

Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh, "Sharḥ Kitāb Sībawaih", investigated by: Aḥmad Ḥasan Mahdalī and ʿAlī Sayyid ʿAlī, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2008).

Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, "Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ", investigated by: ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, (Cairo: al-Maktabah al-Tawfīqiyyah).

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā, "Al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah", investigated by: Scientific Research Institute, Umm Al-Qura University, (1st ed., Makkah al-

Mukarramah, 1428 AH/2007).
Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ʿAlī, "Amālī Ibn al-Shajarī", investigated by: Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1413 AH/1991).
Al-Shanfarā, ʿAmr ibn Mālik, "Dīwān al-Shanfarā", compiled and investigated by: Imīl Badīʿ Yaʿqūb, (2nd ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1417 AH/1996).
Ibn al-Ṣāʾigh, Muḥammad ibn Ḥasan, "Al-Lamḥah fī Sharḥ al-Mulḥah", investigated by: Ibrāhīm ibn Sālim al-Ṣāʿidī, (1st ed., al-Madīnah al-Munawwarah: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 1424 AH/2004).
Al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʿAlī, "Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfiyyat Ibn Mālik", (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1417 AH/1997).
Ṣadr al-Afāḍil al-Qāsim ibn al-Ḥusain al-Khwārazmī, "Al-Takhmīr Sharḥ al-Mufaṣṣal", investigated by: ʿAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn, (1st ed., Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1990).
Al-Saimarī, ʿAbdullāh ibn ʿAlī ibn Isḥāq. "Al-Tabsirah wa al-Tadhkirah", investigated by: Aḥmad Muṣṭafā ʿAlī al-Dīn, (1st ed., Kingdom of Saudi Arabia, Makkah al-Mukarramah: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qura University, 1402 AH/1982).
Ibn ʿAṣfūr, ʿAlī ibn Muʾmin, "Al-Muqarrab", investigated by: ʿAbd al-Sattār al-Jawwārī and ʿAbdullāh al-Jubūrī, (Cairo: Ministry of Awqāf, 1986).
ʿUḍaimah, Muḥammad ʿAbd al-Khāliq, "Dirāsāt li-Uslūb al-Qurʾān al-Karīm", (Cairo: Dār al-Ḥadīth).
Ibn ʿAqīl, ʿAbdullāh ibn ʿAbd al-Raḥmān, "Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik", investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, (20th ed., Cairo: Dār al-Turāth, 1400 AH/1980).
Ibn ʿAqīl, ʿAbdullāh ibn ʿAbd al-Raḥmān, "Al-Musāʿid ʿalā Tashīl al-Fawāʾid", investigated by Muḥammad Kāmil Barakāt, (1st ed., Makkah al-Mukarramah: Umm Al-Qura University; Beirut: Dār al-Fikr; Damascus/Jeddah: Dār al-Madanī, 1400 AH/1985).
Al-ʿUkbarī, ʿAbdullāh ibn al-Ḥusain, "Iʿrāb Lāmiyyat al-Shanfarā", investigated by: Muḥammad Adīb ʿAbd al-Wāḥid Jumrān, (1st ed., Beirut: al-Maktab al-Islāmī, 1404 AH/1984).
Al-ʿAkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn, "Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān",

investigated by ʿAlī Muḥammad al-Bajjāwī, (n.ed., Cairo: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāʾuh, n.d.).

Al-ʿAkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn, "Al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-l-Iʿrāb", investigated by ʿAbd al-Ilāh al-Nabḥān, (1st ed., Damascus: Dār al-Fikr, 1416H/1995).

Abū ʿAlī al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, "Al-Taʿlīqah ʿalā Kitāb Sībawayh", investigated by ʿAwaḍ ibn Ḥamad al-Qawzī, (Cairo: Maṭbaʿat al-Amānah, 1410H).

Abū ʿAlī al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, "Al-Takmilah", investigated by Kāẓim Baḥr al-Marjān, (2nd ed., Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 1419H/1999).

Abū ʿAlī al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, "Al-Ḥujjah li-l-Qurrāʾ al-Sabʿah", investigated by Badr al-Dīn Qahwajī and Bashīr Jawayjābī, (2nd ed., Damascus/Beirut: Dār al-Maʾmūn li-l-Turāth, 1413H/1993).

Abū ʿAlī al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, "Al-Masāʾil al-Baghdādiyyāt", investigated by: Ṣalāḥ al-Dīn ʿAbdullāh al-Sankāwī, (Baghdad: Maṭbaʿat al-ʿĀnī).

Al-ʿImādī, Muḥammad ibn Muḥammad, "Tafsīr Abī al-Suʿūd = Irshād al-ʿAql al-Salīm ilā Mazāyā al-Kitāb al-Karīm", (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī).

Ibn Fāris, Aḥmad, "Maqāyīs al-Lughah", investigated by: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, (Beirut: Dār al-Fikr, 1399 AH/1979).

Al-Fāriḍī, Shams al-Dīn Muḥammad, "Sharḥ al-Fāriḍī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik", investigated by: Muṣṭafā al-Khaṭīb, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1439 AH/2018).

Fakhr al-Dīn al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar, "Al-Tafsīr al-Kabīr", (3rd ed., Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1420 AH).

Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad, "Al-ʿAin", investigated by: Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarāʾī, (Beirut: Dār wa Maktabat al-Hilāl).

Al-Fairūzābādī, Muḥammad ibn Yaʿqūb, "Al-Qāmūs al-Muḥīṭ", investigated by: Heritage Research Office at Al-Resalah Foundation, supervised by: Muḥammad Naʿīm al-ʿArqusūsī, (8th ed., Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1426 AH/2005).

Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad, "Tafsīr al-Qurṭubī = al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān", investigated by: Aḥmad al-Bardūnī and Ibrāhīm Aṭfīsh, (2nd ed., Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1384 AH/1964).

Al-Qazzāz al-Qairawānī, "Mā Yajūz li-al-Shāʿir fī al-Ḍarūrah", investigated by: Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb and Ṣalāḥ al-Dīn al-Hādī, (Kuwait: Dār al-ʿUrubah, 1401 AH/1981).

Ibn al-Qaṭṭāʿ al-Ṣaqlī, "Abniyat al-Asmāʾ wa-al-Afʿāl wa-l-Maṣādir", investigated by: Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Dāym, (Cairo: Dār al-Kutub wa-al-Wathāʾiq al-Qawmīyah, 1999).

Ibn al-Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr, "Irshād al-Sālik ilā Ḥalli Alfiyyat Ibn Mālik", investigated by: Muḥammad ibn ʿAwad ibn Muḥammad al-Sahlī, (1st ed., Riyadh: Aḍwāʾ al-Salaf, 1373 AH/1954).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh, "Tashīl al-Fawāʾid wa-Takmīl al-Maqāṣid", investigated by: Muḥammad Kāmil Barakāt, (Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1387 AH/1967).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh, "Sharḥ al-Tashīl", investigated by: ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid and Muḥammad Badawī al-Mukhtūn, (1st ed., Dār Hijr, 1990).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh, "Sharḥ al-Kāfiyyah al-Shāfiyyah", investigated by: ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Huraidī, (1st ed., Mecca: Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1402 AH/1982).

Al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd, "Al-Muqtaḍab", investigated by: Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaimah, (Cairo: Ministry of Awqāf, 1386 AH).

Al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim. "Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-l-Masālik be-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik", investigated by: ʿAbd al-Raḥmān ʿAlī Sulaimān, (1st ed., Beirut: Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1428 AH/2008).

Al-Zabīdī, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Murtaḍā. "Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs", investigated by: a group of investigators, (Beirut: Dār al-Hidāyah).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukram. "Lisān al-ʿArab", (3rd ed., Beirut: Dār Ṣādir, 1414 AH).

Nāẓir al-Jaish, Muḥammad ibn Yousuf. "Tamḥīd al-Qawāʿid be-Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid", investigated by: ʿAlī Muḥammad Fākhr et al. (1st ed., Cairo: Dār al-Salām, 1428 AH).

Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn. "Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik", investigated by: Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1420 AH/2000).

Al-Naisābūrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. "Ṣaḥīḥ Muslim", investigated by: Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-

ʿArabī).
Ibn Hishām, ʿAbdullāh ibn Yūsuf. "Awḍaḥ al-Masālik", investigated by: Yūsuf al-Shaikh Muḥammad al-Buqāʿī, (Beirut: Dār al-Fikr).
Al-Wāḥidī, ʿAlī ibn Aḥmad. "Al-Tafsīr al-Basīṭ", (1st ed., Riyadh: Deanship of Scientific Research - Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1430 AH).
Ibn Walād, Aḥmad ibn Muḥammad ibn al-Walīd. "Al-Maqṣūr wa-al-Mamdūd", investigated by: Būlus Brunleh, (Leiden Press, 1900).
Ibn Yasʿūn, Yūsuf ibn Yubqī. "Al-Miṣbāḥ limā Aʿtam min Shawāhid al-Iḍāḥ", investigated and studied by: Muḥammad ibn Ḥamūd al-Daʿjānī, (1st ed., Madīnah al-Munawwarah: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 1429 AH/2008).
Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī. "Sharḥ al-Mufaṣṣal", investigated by: Īmīl Badīʿ Yaʿqūb, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1422 AH/2001).

١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 18

Oct - Dec 2025